الفصل الثالث: الصناعة الحديثية في الخبر عند العلامة صديق حسن خان

الأخبار عندما تأتي عبر الأسانيد ونقل الرواة، فإنها تكون على عدة أحوال، فمن الأخبار ما رواها الرواة بطرق متعددة، ومنها ما كانت دون ذلك وبعضها لم يتناقلها إلا الراوي والراويان، ولهذا فإن الأخبار باعتبار ورودها قد قسمها العلماء إلى الأقسام الآتية ذكرها.

المبحث الأول: تقسيم الخبر باعتبار وروده

المطلب الأول: الخبر المتواتر

تعريف التواتر: لغة: (المتابعة)[1]. أي تتابع الشيء الواحد تلو الآخر. وقال السخاوي[2]: (ترادف الأشياء المتعاقبة واحدا بعد واحد بينهما فترة، ومنه قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى﴾ [المؤمنون: 44]، أي: رسولا بعد رسول، بينهما فترة)[3]. وهذا ما يفهم من قول العلامة صديق حسن خان رحمه الله: (وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة، ولكثرة رواته شابه المتواتر؛ فقد صح في هذا الباب أربع مئة خبرا وأثرا، ورواه العشرة المبشرة، ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شيء غير هذا)[4]. وذلك من قوله رحمه الله: (ولكثرة رواته شابه المتواتر. فإن رواة الحديث تتابعوا في رواية هذا الخبر ولكثرة تتابعهم في هذه الرواية شابه المتواتر، فيفهم من ذلك أن المتواتر هو تتابع الشي بكثرة الواحد يتلوه الآخر).

---

[1] الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تحقيق عصام فارس الحرستاني، دار عمار، الأردن، الطبعة التاسعة، 2005م، ص345

[2] هو محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين السخاوي: مؤرخ حجة، وعالم بالحديث والتفسير والأدب. أصله من سخا من قرى مصر ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة. ساح في البلدان سياحة طويلة، وصنف زهاء مئتي كتاب، توفي عام ٩٠٢ هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (6/195).

[3] السخاوي، فتح المغيث (396/3)

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (534/2)

واصطلاحاَ: وقد قال السخاوي رحمه الله: (هو ما يكون مستقرا في جميع طبقاته، أنه من الابتداء إلى الانتهاء ورد عن جماعة غير محصورين في عدد معين، ولا صفة مخصوصة، بل بحيث يرتقون إلى حد تحيل العادة معه تواطؤهم على الكذب، أو وقوع الغلط منهم اتفاقا من غير قصد)[1].

وهذا التعريف هو مجموع كلام صديق حسن خان رحمه الله فيما يتعلق بالخبر المتواتر مما وقف عليه الباحث في شرح العلامة صديق حسن خان رحمه الله وهو الذي يستخرج منها كذلك شروط الخبر المتواتر وهي:

1. أن يكون نقلة الخبر كثير، وهذا ظاهر في قوله رحمه الله: (وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة، ولكثرة رواته شابه المتواتر؛ فقد صح في هذا الباب أربع مئة خبرا وأثرا، ورواه العشرة المبشرة، ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شيء غير هذا)[2]. ولأن العدد لو لم يكن كثيرا العد من قبيل خبر الآحاد بأحد أقسامه، فيجب أن يكون العدد كبيرا في إثبات أن الخبر متواتراً ولا يصح أن يقال عن خبر لم يكثر رواته أنه خبر متواتر بل يقال أنه خبر آحاد إما مشهور وإما عزيز وإما غريب، فكان هذا شرطاً مهماً من شروط الخبر المتواتر.
2. أن يكون هؤلاء الرواة قد رووا الخبر عن رواة مثلهم من بداية السند إلى منتهاه، وهذا ظاهر في قوله رحمه الله: (المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر)[3]. فإن كثرة الرواة يجب أن تكون في كل طبقة من طبقات السند، وذلك لأن لو كان في طبقة معينة رواة قلة لكان ورود الغلط عليهم أمراً ممكناً، فإن الغلط لا يمكن أن يجتمع عليه رواة

[1] السخاوي، فتح المغيث (396/3)

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (534/2)

[3] المصدر السابق (425/1)

ثقات وخصوصاً في عصر واحد، زيادة على ذلك شدة حرصهم على الدقة في نقل حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

3. أن يكون الحس هو مستند انتهائهم، كما قال رحمه الله: (وفيه أن شرط التواتر أن يكون مستند نقلته الأمر المحسوس، لا الإشاعة التي لا يدرى من بدأ بها)[1]. فالراوي يروي ما رآه وما سمعه، ولا يمكن أن يروي الخيالات التي لا حقيقة لها، ولا يمكن أن يروي الإشاعات التي لا يدرى من قائلها وهل هي صادقة أم كاذبة، فلابد أن يكون الخبر المنقول أمراً محسوساً وصحيحاً، أدركه الحس، إما سماعاً وإما نظراً.

4. أن يفيد ذلك العلم، كما قال رحمه الله: (المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم، والعدد المعين لا يشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى)[2]. ولا يكون الخبر يفيد الظن وهو دون العلم في قوته، فإنه لا يمكن أن يتواتر الخبر على أمر مظنون، بل لابد أن يكون أمراً معلوماً لا شك فيه، ولا ظن، ولابد أنه لو وقع ذلك لما ترتب على هذا الخبر حكم ولا عمل لأنه أمر غير مجزوم به.

وبهذا يكون رحمه الله قد وافق الحافظ ابن حجر رحمه الله في الشروط التي وضعها للخبر المتواتر[3].

إثبات الخبر المتواتر:

---

[1] المصدر السابق (396/1)

[2] المصدر السابق (425/1)

[3] ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق عبد الله الرحيلي، جامعة طيبة، الطبعة الثانية 1429هـ، صـ40.

هذا وقد قرر بعض العلماء نفي وجود الخبر المتواتر لتعذر أسبابه كالإمام ابن حبان[1] رحمه الله، فقد قال: (فأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد؛ لأنه ليس يوجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبر من رواية عدلين روى أحدهما عن عدلين، وكل واحد منهما عن عدلين، حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلما استحال هذا وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد)[2]، ويقصد رحمه الله بأن شروطه لا تتوفر في الأخبار الموجودة وأنها لا تنطبق عليها ولذلك قال بعدم وجود الخبر المتواتر، وكذلك ادعى بعض العلماء عزة الخبر المتواتر كابن الصلاح[3] والحازمي[4]، فقد قال ابن الصلاح رحمه الله عن الخبر المتواتر: (لا يكاد يوجد في رواياتهم –أهل الحديث–، فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه. ومن سئل عن إبراز مثال لذلك فيما يروى من الحديث أعياه تطلبه. وحديث: ((إنما الأعمال بالنيات)) ليس من ذلك بسبيل، وإن نقله عدد التواتر، وزيادة؛ لأن ذلك طرأ عليه في وسط إسناده، ولم يوجد في أوائله على ما سبق ذكره. نعم حديث ((من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار)) نراه مثالا لذلك، فإنه نقله

---

[1] هو محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي، أبو حاتم البستي، ويقال له ابن حبان: مؤرخ، علامة، جغرافي، محدث. ولد في بست (من بلاد سجستان) وتنقل في الأقطار، فرحل إلى خراسان والشام ومصر والعراق والجزيرة. وتولى قضاء سمرقند مدة، ثم عاد إلى نيسابور، ومنها إلى بلده، حيث توفي في عشر الثمانين من عمره. وهو أحد المكثرين من التصنيف، توفي عام ٣٥٤هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (6/78).

[2] ابن حبان، محمد بن حبان التميمي، صحيح ابن حبان، بيت الأفكار الدولية، لبنان، 2004م، ص35.

[3] هو عثمان بن عبد الرحمن (صلاح الدين) ابن عثمان بن موسى بن أبي النصر المصري الشهرزوري الكردي الشرخاني، أبو عمرو، تقي الدين، المعروف بابن الصلاح: أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسم الرجال. ولد في شرخان (قرب شهرزور) وانتقل إلى الموصل ثم إلى خراسان، فبيت المقدس حيث ولي التدريس في الصلاحية. وانتقل إلى دمشق، فولاه الملك الأشرف تدريس دار الحديث، وتوفي فيها، توفي عام ٦٤٣هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (4/207).

[4] هو محمد بن موسى بن عثمان ابن حازم، أبو بكر، زين الدين، المعروف بالحازمي: باحث، من رجال الحديث. أصله من همذان، ووفاته ببغداد. توفي عام ٥٨٤هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (7/117).

من الصحابة العدد الجم، وهو في الصحيحين مروي عن جماعة منهم)[1]. وقال الحازمي رحمه الله: (إثبات التواتر في الأحاديث عسر جداً)[2]. ولكن هذان الأمران مردودان، والخبر المتواتر له شروطه المتوفرة في الأخبار الكثيرة، وربما والله أعلم أنه لم تتوفر الطرق والأسانيد للأخبار عنده التي تثبت أنها متواترة، وإلا فإن الشروط قد توفرت في كثير من الأخبار المدونة، كما هو مقرر في كلام صديق حسن خان رحمه الله بإثباته وتقريره وتصنيفه، فقد قال رحمه الله: (ولنا أربعون حديثاً في المتواتر سميناه: الحرز المكنون من لفظ النبي المعصوم المأمون، فليعلم)[3]. وكذلك غيره ممن ألف وجمع في الخبر المتواتر، فقد صنف فيه جمع من العلماء منهم البدر الزركشي[4] والسيوطي[5] والزبيدي[6] صاحب تاج العروس، ومبحث المتواتر من المباحث التي ليست من علوم الحديث، وذلك لأنه لا يبحث عن أحوال رجال الحديث، ولا صفاتهم وعدالتهم

---

[1] ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، علوم الحديث، دار الفكر بيروت، ص267.

[2] الحازمي، محمد بن موسى الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1984، الطبعة الأولى، ص50.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (425/1)

[4] هو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة. له تصانيف كثيرة في عدة فنون. توفي عام ٧٩٤هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (6/60).

[5] هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين: إمام حافظ مؤرخ أديب. له نحو ٦٠٠ مصنف، منها الكتاب الكبير، والرسالة الصغيرة. نشأ في القاهرة يتيما (مات والده وعمره خمس سنوات) ولما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، منزويا عن أصحابه جميعا، كأنه لا يعرف أحدا منهم، فألف أكثر كتبه. وكان الأغنياء والأمراء يزورونه ويعرضون عليه الأموال والهدايا فيردها. وطلبه السلطان مرارا فلم يحضر إليه، وأرسل إليه هدايا فردها. توفي عام ٩١١هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (3/301).

[6] هو محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي، أبو الفيض، الملقب بمرتضى: علامة باللغة والحديث والرجال والأنساب، من كبار المصنفين. أصله من واسط (في العراق) ومولده بالهند (في بلجرام) ومنشأه في زبيد (باليمن) رحل إلى الحجاز، وأقام بمصر، فاشتهر فضله وانهالت عليه الهدايا والتحف، وكاتبه ملوك الحجاز والهند واليمن والشام والعراق والمغرب الأقصى والترك والسودان والجزائر. وزاد اعتقاد الناس فيه حتى كان في أهل المغرب كثيرون يزعمون أن من حج ولم يزر الزبيدي ويصله بشيء لم يكن حجه كاملا! وتوفي بالطاعون في مصر. توفي عام ١٢٠٥هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (7/70).

وجرحهم، ولذلك لا يذكره العلماء في مصنفاتهم الحديثية إلا قليلا، بالمقابل يفصلون في المباحث المتعلقة بالحديث، كمبحث الصحيح والحسن والضعيف، وأكثر ما يذكر هذا المبحث في مباحث أصول الفقه.

العدد الذي يعتبر فيه الخبر متواتراً:

لم يحدد العلامة صديق حسن خان رحمه الله للخبر المتواتر عددا معينا، فقد قال رحمه الله: (والعدد المعين لا يشترط في المتواتر)[1]. وذلك يرجع إلى أن الأمر ليس متعلقا بعدد الرواة الذين تواتروا بنقل الخبر، وإنما الأمر متعلق بكثرتهم التي تحيل تواطؤ هؤلاء الرواة على الكذب، فإن وقع هذا الأمر فقد وقع التواتر، ومع هذا فقد نقل السيوطي رحمه الله أقوالاً متفاوتة في العدد: (فمنهم من قال: عشرة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: عشرون، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون، وقيل: ثلاثمائة وبضعة عشر)[2]. فالذي يفهم أن المقصد أن يكون العدد كبيرا بحيث يبعد احتمال التواطئ على الخطأ، فمهما كان العدد فإنه يشترط فيه أن يكون كبيراً حتى يتحقق التواتر فيه. وقد قال العلامة صديق حسن خان رحمه الله: (قال في مصابيح الجامع: وقد كثرت الأحاديث في عذاب القبر، حتى قال غير واحد: إنها متواترة لا يصح عليها التواطؤ، وإن لم يصح مثلها، لم يصح شيء من أمر الدين، انتهى)[3]. فبسبب كثرة عدد الرواة للفظ أو المعنى المشترك وقع عليه مصطلح المتواتر، وزال عنه احتمال الخطأ فيه. ويظهر تقريره لهذا الأمر في أقواله رحمه الله وتقريراته كما في قوله عن المهدي: (ولعل المئة الآتية مقدمة لظهور المهدي المنتظر الموعود الذي أخبر به الصادق المصدوق صلى الله عليه وآله وسلم في الأحاديث الكثيرة الصحيحة التي بلغت حد التواتر)[4]. وكذلك قال رحمه الله:

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (425/1)

[2] السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، بعناية مازن بن محمد السرساوي، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الثانية 1433هـ، (751/2).

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (4/52)

[4] المصدر السابق (341/7)

(وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع الثلاثة، ولكثرة رواته شابه المتواتر؛ فقد صح في هذا الباب أربع مئة خبرا وأثرا، ورواه العشرة المبشرة، ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شيء غير هذا)[1].

أقسام المتواتر:

قد قسم أهل العلم المتواتر إلى:

1. التواتر المعنوي، وهو الحديث الذي تواتر بالمعنى. وهذا النوع من الحديث المتواتر يقرره صديق حسن خان رحمه الله بنقله عن السمعاني[2] وهو يرد على من يقول باستقلال العقل في معرفة التوحيد: (لكون ذلك خلاف ما دلت عليه آيات الكتاب والأحاديث الصحيحة التي تواترت ولو بالطريق المعنوي)[3]. وكذلك يقرر ذلك بنقله عن القرطبي رحمه الله أنه قال: (قصة نبع الماء من بين أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم تكررت عنه في عدة مواطن في مشاهد عظيمة، ووردت من طرق كثيرة يفيد مجموعها العلم القطعي المستفاد من التواتر المعنوي)[4]. فإن المعنى الواحد تجتمع فيه الأحاديث الكثيرة ويروي الرواة الكثيرون الأحاديث الكثيرة في موضوع واحد وفي معنى واحد، فيكون بذلك تواترا معنوياً لهذا الموضوع وهذا المعنى، ولذلك سمي هذا التواتر بالتواتر المعنوي، فالتواتر المعنوي هو أن يتواطأ جماعة من الرواة لا يمكن أن يتواطؤوا على الكذب أحداث ووقائع مختلفة، ولكنها تشترك في أمر يتواتر فيه ذلك القدر المشترك.

---

[1] المصدر السابق (2/534)

[2] هو منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، أبو المظفر: مفسر، من العلماء بالحديث من أهل مرو، مولدا ووفاة. كان مفتي خراسان، قدمه نظام الملك على أقرانه في مرو. توفي عام ٤٨٩هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (7/303).

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (378/10)

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (331/7)

2. المتواتر اللفظي: وهو الحديث الذي تواتر باللفظ. وهو الأقل مقارنة بالنوع الأول، وهو أن الحديث الواحد يأتي بلفظ واحد، عن طريق رواة كثيرين، يروونه بلفظ واحد فيتواتر لفظهم في كتب الحديث وأسماع الرجال، وهو أقل من النوع الأول لأن الأول يسهل أن تواتر معنى واحد بألفاظ كثيرة أمر سهل مقارنة بتواتر لفظ واحد، لأن هذا النوع جمع تواترين، التواتر اللفظي كما هو، وجمع كذلك التواتر المعنوي، فإنه لاشك أن الموضوع الذي تكررت ألفاظه فإنه يكون موضوعه ومعناه واحد، فلذلك كان وجوده أصعب من النوع الأول وهو المعنوي، فإنه لا يشترط أن يكون في التواتر المعنوي تواتراً لفظياً.

وهذا النوع يقرره صديق حسن خان رحمه الله كذلك في رده على اعتراض النووي[1] رحمه الله، فقال: (ونقل النووي: أنه جاء عن مئتين من الصحابة، ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر، وعورض بأن المتواتر شرطه استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة، وليست موجودة في كل طريق بمفردها. وأجيب بأن المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم، والعدد المعين لا يشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد، أو تزيد عليه، كما قرره الحافظ ابن حجر في نكت علوم الحديث، وفي شرح نخبة الفكر، وبين هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا في هذا الحديث، وبين أن أمثلته كثيرة، منها: حديث ((من بنى لله مسجداً))[2] والمسح على الخفين، ورفع اليدين، والشفاعة، والحوض، ورؤية الله في الآخرة، والأئمة من قريش، وغير

---

[1] هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعي، أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في نوا (من قرى حوران، بسورية) واليها نسبته. تعلم في دمشق، وأقام بها زمنا طويلا. توفي عام ٦٧٦هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (8/149).

[2] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى2009 م، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل بناء المساجد والحث عليها، رقم ٢٥.

ذلك)[1]. ومما يدل أنه يثبت التواتر اللفظي للحديث الواحد قوله: (حديث، فلو كان التواتر بالمعنى لقال: أحاديث كما قال: وقد تواتر حديث الكوثر من طرق تفيد القطع عند كثير من أئمة الحديث، وكذلك أحاديث الحوض. وحديث المسح على الخفين)[2]. وكذلك قوله رحمه الله: (حديث ((من كذب علي متعمداً، فيتبوأ مقعده من النار)) فإنه جاء عن بضعة وسبعين صحابياً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة بهذا اللفظ، أما بالمعنى فإنه جاء عن مائتين من الصحابة كما نقله النووي رحمه الله)[3].

حكم المتواتر:

لا شك أن حكم الحديث المتواتر عند العلامة صديق حسن خان رحمه الله أنه يفيد العلم الضروري، وذلك لما سبق من كلامه وتقريراته، فقد قال: (المراد من إطلاق تواتره رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم، والعدد المعين لا يشترط في المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى والصفات العلية في الرواة تقوم مقام العدد، أو تزيد عليه، كما قرره الحافظ ابن حجر في نكت علوم الحديث، وفي شرح نخبة الفكر)[4]. فقال: (المعتمد أن خبر التواتر يفيد العلم الضروري. وهو: الذي يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكنه دفعه)[5]. وقال رحمه الله في موضع آخر: (فهذه روايات متظافرة على صحة

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (572/9)

[2] المصدر السابق (572/9)

[3] حافظ بن أحمد الحكمي، دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، تحقيق خالد بن قاسم الردادي، مكتبة دار المنهاج، القاهرة الطبعة الأولى 1431هـ، ص47

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (425/1)

[5] ابن حجر، نزهة النظر ص42.

ذكر الأصابع، وكيف يطعن في حديث أجمع على إخراجه الشيخان وغيرهما من أئمة النقد والإتقان، لا سيما وقد قال ابن الصلاح: ما اتفق عليه الشيخان فهو بمنزلة المتواتر)[1]. وهذا الأمر يكاد يكون مجمع عليه، وهو أن الأمر الذي تواتر الخبر فيه، لابد أن يقبل وأن يفيد العلم الضروري، ولا يستقيم أن يرد الإنسان خبراً تواتر وتكرر كثيراً في رواية الرواة الصادقين العدول.

المطلب الثاني: خبر الآحاد

تعريف الآحاد: لغة: (جمع أحد وهو بمعنى الواحد وهو أول العدد)[2]

اصطلاحاً: قال الشمني[3] رحمه الله: (هو ما عدم منه شرط من شروط التواتر)[4].

وهذا التعريف هو المستفاد من كون إطلاق صديق حسن خان رحمه الله لأخبار كثيرة بأنه خبر آحاد وذلك لأنه لم يصل إلى درجة التواتر.

العمل بخبر الآحاد:

لا شك أنه لما تكلم العلامة صديق حسن خان رحمه الله عن المتواتر في مواضع كثيرة، فإنه قد تكلم عن خبر الآحاد في مواضع أكثر بكثير لأن هذا هو وصف أغلب الأحاديث، ولقد تكلم فيها وقررها واستدل لها بأحاديث وآثار كثيرة وتكلم عن بعض أحكامها كذلك، منها:

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (445/8)

[2] ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (70/3)

[3] هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن ابن علي الشمني القسنطيني الأصل، الإسكندري. أبو العباس، تقي الدين: محدث مفسر نحوي. ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة. توفي عام ٨٧٢ هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (1/230).

[4] الشمني، محمد بن محمد الشمني، نتيجة النظر في نخبة الفكر، مراد بن خليفة سعيدي، دار المنهاج، السعودية، الطبعة الأولى 1431هـ، ص73.

- قصة تحويل القبلة عندما خرج رجل ممن صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمر على أهل مسجد وهم راكعون، فقال: (أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل مكة، فداروا كما هم قبل البيت). قال صديق حسن خان رحمه الله: (وفيه جواز النسخ بخبر الواحد وبه قال المحققون)[1]. وذلك لأن الصحابة لما كانوا يصلون إلى بيت المقدس، مر عليهم الصحابي رضي الله عنه –وقد علم بخبر تحويل القبلة إلى الكعبة– فلما رآهم يصلون إلى بيت المقدس أراد إيصال الخبر لهم، فقال بصوت عال عما شهده من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فلما سمعه الصحابة وهم في صلاتهم، قبلوا بخبره واستداروا إلى جهة الكعبة المشرفة، وأكملوا صلاتهم تجاهها، وأصبحت الصلاة تجاه بيت المقدس منسوخة والحكم الحديث هو الصلاة تجاه الكعبة.
- قبول أئمة الحديث رواية الواحد، فقال رحمه الله في حديث: ((إن له دسماً))[2]: (وهو أحد الأحاديث التي اتفق الشيخان وأبو داود[3] والترمذي[4] والنسائي[5] على إخراجها عن شيخ واحد

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (271/1)، (192/2)

[2] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، رقم ٩٥.

[3] هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، أبو داود: إمام أهل الحديث في زمانه. أصله من سجستان. رحل رحلة كبيرة وتوفي بالبصرة. توفي عام ٢٧٥ هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (3/122).

[4] هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، أبو عيسى: من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ (على نهر جيحون) تتلمذ للبخاري، وشاركه في بعض شيوخه. وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز وعمي في آخر عمره. وكان يضرب به المثل في الحفظ. مات بترمذ. توفي عام ٢٧٩ هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (6/322).

[5] هو أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمن النسائي: صاحب السنن، القاضي الحافظ، شيخ الإسلام. أصله من نسا (بخراسان) وجال في البلاد واستوطن مصر، فحسده مشايخها، فخرج إلى الرملة (بفلسطين) فسئل عن فضائل معاوية، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع، وأخرج عليلا، فمات. ودفن ببيت المقدس، وقيل: خرج حاجا فمات بمكة. توفي عام ٣٠٣هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (1/171).

وهو قتيبة)[1]. وقتيبة هو ابن سعيد بن جميل، وهو ثقة ثبت، وقد روى له أصحاب الكتب الستة كما قاله الحافظ ابن حجر في التقريب[2]، وهذا الحديث قد رواه عنه أصحاب الكتب الستة عدا ابن ماجه[3] رحمه الله، فقد قبلوه منه ولم يبلغ عندهم حد التواتر .

- (العمل بأذان المؤذن فهو دليل العمل بخبر الواحد)[4] وكون ذلك أن كل من يسمعه من قريب أو بعيد فإنه يقبل خبره بدخول الوقت لأي صلاة كانت فيقومون بينبني عليها أمور كثيرة منها: أداء الصلوات الخمس والإفطار في رمضان وغير رمضان والإمساك، والإغارة على البلدة أو عدم الإغارة إذا سمعوا منهم صوت الأذان.
- في صيام الناس برؤية هلال رمضان فقد أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخبر الرجل الواحد، قال رحمه الله: (واستدل لقبول خبر الواحد بحديث ابن عباس[5] عند أصحاب السنن، قال: جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: إني رأيت الهلال، فقال: ((أتشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؟)) قال: نعم. قال: ((يا بلال! أذن في الناس أن يصوموا

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (586/1)، وغيرها من الأحاديث، انظر: (481/3)

[2] ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، دار العاصمة، السعودية، الطبعة الأولى 1423 هـ، ص 799.

[3] هو محمد بن يزيد الربعي القزويني، أبو عبد الله، ابن ماجة: أحد الأئمة في علم الحديث. من أهل قزوين. رحل إلى البصرة وبغداد والشام ومصر والحجاز والري، في طلب الحديث. توفي عام ٢٧٣هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (7/144).

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (435/2)

[5] هو عبد الله ابن عباس ابن عبد المطلب ابن هاشم ابن عبد مناف ابن عم رسول الله ﷺ ولد قبل الهجرة بثلاث سنين ودعا له رسول الله ﷺ بالفهم في القرآن فكان يسمى البحر والحبر لسعة علمه وقال عمر لو أدرك ابن عباس أسناننا ما عشره منا أحد مات سنة ثمان وستين بالطائف وهو أحد المكثرين من الصحابة وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٤٠٩.

غداً))[1][2]، فشهادة رجل واحد، أقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحكم على جميع المسلمين، وهذا أمر عظيم يدل على أن قبول خبر الواحد بشروطه أمر مؤكد.

- وقرر كذلك أن الصحابة وهم أفضل القرون كانوا يرجعون عن قولهم بخبر الواحد ولو كان تابعياً، فقد قال صديق حسن خان رحمه الله مقررا: (قال في الفتح -أي الحافظ ابن حجر رحمه الله-: وفي هذا الحديث من الفوائد: مناظرة الصحابة في الأحكام، ورجوعهم إلى النصوص، وقبولهم لخبر الواحد، ولو كان تابعياً، وأن قول بعضهم ليس حجة على بعض[3])[4]. والحديث هو عن أبي أيوب الأنصاري[5] رضي الله عنه أنه قيل له: (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطأطأه حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان يصب عليه: اصبب، فصب على رأسه، ثم حرك رأسه بيديه، فأقبل بهما وأدبر، وقال: هكذا رأيته صلى الله عليه وآله وسلم يفعل) وذلك أن عبد الله بن عباس والمسور بن مخرمة[6] رضي الله عنهم اختلفا بالأبواء، فقال عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: (يغسل المحرم رأسه)، وقال المسور رضي الله عنه: (لا يغسل المحرم رأسه)، فأرسله ابن عباس إلى أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنهم

---

[1] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الصوم، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، (٣٠٢/٢).

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (55/5)

[3] ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة بيروت، ١٣٧٩هـ (56/4)

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (560/4)

[5] هو خالد بن زيد بن كليب الأنصاري أبو أيوب من كبار الصحابة شهد بدراً ونزل النبي ﷺ حين قدم المدينة عليه مات غازيا الروم سنة خمسين وقيل: بعدها. توفي عام:٥٢هـ. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ١٦٣٣.

[6] المسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب القرشي الزهري، أبو عبد الرحمن: من فضلاء الصحابة وفقهائهم. أدرك النبي ﷺ وهو صغير وسمع منه. وكان مع خاله عبد الرحمن بن عوف، ليالي الشورى، وحفظ عنه أشياء. وروى عن الخلفاء الأربعة وغيرهم من أكابر الصحابة. وشهد فتح إفريقية مع عبد الله بن سعد. وهو الذي حرض عثمان على غزوها. ثم كان مع ابن الزبير، فأصابه حجر من حجارة المنجنيق في الحصار بمكة فقتل. توفي عام:٦٤هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (7/225).

يسأله فقال المسور لابن عباس: (لا أماريك أبدا)[1]. والاستدلال من هذا الأثر هو أن ابن عباس أرسل المسور وحده لكي يأتي بالخبر من الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه، فلو لم يكن خبره وحده مرضيا عنده لما أرسله وحده ولأرسل معه جماعة.

والذي نستنتجه من استدلالات صديق حسن خان رحمه الله في هذه المسألة هو وجوب العمل بخبر الواحد الذي هو واجب عند الأئمة الأربعة، وجماهير أهل العلم[2].

أقسام خبر الآحاد:

وأما أقسام خبر الآحاد فهي ثلاثة، قسمها أهل العلم استنادا على عدد الرواة للحديث في كل طبقة، وهم على فروع

الفرع الأول: المشهور

تعريف المشهور:

لغةً: (من الشهرة، بالضم: ظهور الشيء في شنعة، شهره، كمنعه، وشهره واشتهره فاشتهر. والشهير والمشهور: المعروف المكان، المذكور)[3].

اصطلاحاً: (ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، وهو المشهور عند المحدثين)[4].

---

[1] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، رقم ١٢٠٥.

[2] الشمني، نتيجة النظر في نخبة الفكر، ص75.

[3] الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، معجم القاموس المحيط بترتيب خليل مأمون شيحا، دار المعرفة بيروت، الطبعة الخامسة 2011م، ص714.

[4] ابن حجر، نزهة النظر ص198.

وهذا التعريف يستفاد أن العلامة صديق حسن خان يقرره حيث قال: (قول الأصيلي[1] -فيما حكاه عياض[2] عنه-: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح، تعقبه النووي بأن الذي قاله غلط فاحش؛ لأن الحديث مشهور صحيح من طرق متعددة، وهذا مذهب الشافعية)[3]. وبيان ذلك في أمرين اثنين :

الأول: أن صديق حسن خان رحمه الله نقل عن النووي رحمه الله أن الحديث له طرق متعددة، فخرج بذلك أن يكون الحديث من قبيل الغريب أو العزيز، فلو كان واحداً منهما لذكر ذلك النووي، أو انتقد صديق حسن خان النووي بقوله: حديث مشهور.

الثاني: أن صديق حسن خان رحمه الله لم يذكر عن النووي رحمه الله أن الحديث من قبيل المتواتر، فلو كان كذلك لذكر النووي ذلك أو لانتقد صديق حسن خان النووي على ذلك وبين أنه حديث متواتر.

فظهر بذلك أن الحديث عند صديق حسن خان حديث مشهور، له طرق متعددة ولكن لا تصل إلى درجة التواتر.

الفرع الثاني: العزيز

تعريف العزيز:

---

[1] هو عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جعفر، أبو محمد، الأموي المعروف بالأصيلي: عالم بالحديث والفقه. من أهل أصيلة (في المغرب) أصله من كورة «شبدونة» ولد فيها ورحل به أبوه إلى «آصيلا» من بلاد العدوة فنشأ فيها. ويقال: ولد في آصيلا. رحل في طلب العلم، فطاف في الأندلس والمشرق. ودخل بغداد سنة ٣٥١ هـ وعاد إلى الأندلس في آخر أيام المستنصر، فمات بقرطبة. توفي عام ٣٩٢هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (4/63).

[2] هو عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل: عالم المغرب وإمام أهل الحديث في وقته. كان من أعلم الناس بكلام العرب وأنسابهم وأيامهم. ولي قضاء سبتة، ومولده فيها، ثم قضاء غرناطة. وتوفي بمراكش مسموما، قيل: سمه يهودي. توفي عام ٥٤٤هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (5/99).

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (521/4)

لغة: (عز يعز عزا وعزة، بكسرهما، وعزازة: صار عزيزا، كتعزز، وقوي بعد ذلة. وأعزه وعززه، والشيء قلّ فلا يكاد يوجد فهو عزيز)[1]. ولذلك قال ابن حجر رحمه الله: (وسمي بذلك إما لقلة وجوده، وإما لكونه عز، أي قوي بمجيئه من طريق أخرى)[2].

واصطلاحاً: قال ابن حجر رحمه الله: (العزيز: وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين)[3]. وبعض العلماء قال بأنه ما رواه اثنان أو ثلاثة، كما نقله ابن الصلاح عن ابن منده[4]، والنووي[5] وابن كثير[6].

ولم أقف للقنوجي رحمه الله في هذا الفرع في كتابه على كلام له ولا نقل.

الفرع الثالث: الغريب

تعريف الغريب:

لغة: (غرب الشخص بالضم غرابة بعد عن وطنه فهو غريب فعيل بمعنى فاعل وجمعه غرباء)[7].

اصطلاحاً: (وهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند)[8].

وهذا ظاهر في كلام صديق حسن خان رحمه الله من خلال أقواله وتقريراته لكلام العلماء، ففي حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((أمرت أن أقاتل الناس، حتى يشهدوا أن

---

[1] الفيروز آبادي، معجم القاموس ص867.

[2] ابن حجر، نزهة النظر ص199.

[3] المصدر السابق ص199.

[4] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص270.

[5] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، شرح التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير للنووي، مؤسسة بينونة، أبوظبي، 2007م، ص422.

[6] ابن كثير، الباعث الحثيث، (460/2).

[7] المقري، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار المعارف، القاهرة، ص444.

[8] ابن حجر، نزهة النظر ص54.

لا إله إلا الله، وأن محمدا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله)). قال رحمه الله: (وفيه: الغرابة، مع اتفاق الشيخين على تصحيحه؛ لأنه تفرد بروايته شعبة عن واقد. قاله ابن حبان)[1]. فيكون قد قرر ما قرره الحافظ رحمهما الله وكذلك نقل عنه في موضع آخر فقال: (وهذا الحديث كما قاله الحافظ من أفراد المصنف وهو من غرائب الصحيح لا أعرفه إلا من هذا الوجه)[2]. وسمي غريباً لأنه كما قال: لا أعرفه إلا من هذا الوجه، فإن الغريب من الناس لا يعرف أحداً، ولا يعرفه أحد، وربما عرفه أقل القليل من الناس، وكذلك يكون ضعيفاً ولا يسانده أحد، إلا إذا وجد من يسانده ويعضضه، فلذلك سمي الحديث الغريب بهذا الاسم، لما فيه من الضعف في غالب الأمر، حتى أن العلامة صديق حسن خان رحمه الله يفهم من كلامه أنه من القليل أن يروي الشيخان حديث غريب، لأنهما يرويان الصحيح فقط، والحديث الغريب في غالب الأمر يكون ضعيفاً وقليلاً ما يكون صحيحا، وهذه الرواية في الصحيحين من القليل الذي يجمع الصحة والغرابة.

وكذلك في شرح حديث أنس بن مالك[3] رضي الله عنه أن عبد العزيز بن رفيع[4] قال: (قلت: أخبرني بشيء عقلته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أين صلى الظهر والعصر يوم التروية؟ قال: بمنى قلت: فأين صلى العصر يوم النفر؟ قال: بالأبطح، ثم قال: افعل كما يفعل أمراؤك). قال رحمه الله: (وقد

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (238/1)

[2] المصدر السابق (225/1)

[3] هو أنس بن مالك ابن النضر الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله ﷺ خدمه عشر سنين مشهور [لقبه ذو الأذنين] مات سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٥٦٥.

[4] هو عبد العزيز ابن رفيع بفاء مصغر الأسدي أبو عبد الله المكي نزيل الكوفة ثقة من الرابعة مات سنة ثلاثين ومائة ويقال بعدها وقد جاوز التسعين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٤٠٩٥.

قال الترمذي بعد أن أخرجه: صحيح مستغرب من حديث إسحاق الأزرق[1] عن الثوري[2])[3]. وهذا الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم، كلهم رووه بتفرد إسحاق بن يوسف الأزرق عن الثوري، وهذه غرابة وتفرد منه بحديث سفيان الثوري، وهذا مستغرب؛ فكيف يروونه بهذه الغرابة، فإن أصحاب الثوري كثيرون جداً، وهذا يدل أن هذا التفرد صحيح وأن إسحاق بن يوسف الأزرق أهل لئن يكون متفردًا بحديث من بين أصحاب الإمام سفيان الثوري، وكذلك أهل أن يروون حديثه الجماعة عدا ابن ماجه.

[1] هو إسحاق ابن يوسف ابن مرداس المخزومي الواسطي المعروف بالأزرق ثقة من التاسعة مات سنة خمس وتسعين [ومائة] وله ثمان وسبعون. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٩٦.

[2] هو سفيان ابن سعيد ابن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس مات سنة إحدى وستين وله أربع وستون. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٢٤٤٥.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (/403)

وقال رحمه الله كذلك في موضع آخر: (وفي حديث حذيفة[1]: ((يكون في أمتي دجالون كذابون سبعة وعشرون منهم أربع نسوة))[2]، أخرجه أبو نعيم[3]، وقال: غريب، تفرد به معاوية بن هشام[4]، وأخرجه أحمد[5] بسند جيد)[6].

وكذلك يذكر رحمه الله بعض الكتب التي اختصت بجمع هذا النوع من الأحاديث كما في شرح حديث عن حكيم بن حزام[7] رضي الله عنه قال: (قلت: يا رسول الله، أرأيت أشياء كنت أتحنث بها في الجاهلية من صدقة، أو عتاقة، وصلة رحم، فهل فيها من أجر؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

---

[1] هو حذيفة ابن اليمان واسم اليمان حسيل بمهملتين مصغرا ويقال حسل بكسر ثم سكون العبسي بالموحدة حليف الأنصار صحابي جليل من السابقين صح في مسلم عنه أن رسول الله ﷺ أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة وأبوه صحابي أيضا استشهد بأحد ومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست وثلاثين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ١١٥٦.

[2] أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 2008م، أحاديث رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم، (٣٨/٣٨٠).

[3] هو أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، أبو نعيم: حافظ، مؤرخ، من الثقات في الحفظ والرواية. ولد ومات في أصبهان. توفي عام ٤٣٠هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (1/157).

[4] هو معاوية بن هشام القصار أبو الحسن الكوفي مولى بني أسد ويقال له معاوية ابن أبي العباس صدوق له أوهام من صغار التاسعة مات سنة أربع ومائتين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٦٧٧١.

[5] هو أحمد ابن محمد ابن حنبل ابن هلال ابن أسد الشيباني المروزي نزيل بغداد أبو عبد الله أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة وهو رأس الطبقة العاشرة مات سنة إحدى وأربعين ومائتين وله سبع وسبعون سنة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٤٠٩.

[6] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (161/10)

[7] هو حكيم بن حزام ابن خويلد بن أسد ابن عبد العزى الأسدي أبو خالد المكي ابن أخي خديجة أم المؤمنين أسلم يوم الفتح وصحب وله أربع وسبعون سنة ثم عاش إلى سنة أربع وخمسين أو بعدها وكان عالما بالنسب. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ١٤٧٠.

((أسلمت على ما سلف من خير)) قال رحمه الله: (ويؤيد ظاهر هذا الحديث: ما رواه الدارقطني[1] في (غرائب مالك[2]))[3] ومن الكتب كذلك في الحديث الغريب:

1. كتاب: غرائب شعبة[4] للإمام أبي عبدالله محمد بن إسحاق بن منده[5].
2. كتاب: التفرد للإمام أبي داود السجستاني.
3. كتاب: أطراف الغرائب، والأفراد من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للإمام الدارقطني.

وقد جمع العراقي[6] رحمه الله في ألفيته هذه الأنواع الخمسة فقال:

وما به مطلقـــا الراوي انفرد ... فهو الغريب وابن مندة فحد

بالانفراد عن إمام يجمـــع ... حديثـــــه فإن عليه يتبع

من واحد واثنين فالعزيـــز أو ... فوق فمشهـــور وكل قد رأوا

---

[1] هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي، أبو الحسن الدارقطني الشافعي: إمام عصره في الحديث، وأول من صنف القرآت وعقد لها أبوابا. ولد بدار القطن (من أحياء بغداد) ورحل إلى مصر، فساعد ابن حنزابة (وزير كافور الإخشيدي) على تأليف مسندة. وعاد إلى بغداد فتوفي بها. توفي عام ٣٧٥هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (4/314).

[2] هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي أبو عبد الله المدني الفقيه إمام دار الهجرة رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتى قال البخاري أصح الأسانيد كلها مالك عن نافع عن ابن عمر من السابعة مات سنة تسع وسبعين ومئة وكان مولده سنة ثلاث وتسعين وقال الواقدي بلغ تسعين سنة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٦٤٢٥.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (146/4)

[4] هو شعبة ابن الحجاج ابن الورد العتكي مولاهم أبو بسطام الواسطي ثم البصري ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال وذب عن السنة وكان عابدا من السابعة مات سنة ستين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٢٧٩٠.

[5] هو محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى، ابن مندة، أبو عبد الله العبدي (نسبة إلى عبد ياليل) الأصبهاني: من كبار حفاظ الحديث. الراحلين في طلبه، المكثرين من التصنيف فيه. توفي عام:٣٩٥هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (6/29).

[6] هو عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن، أبو الفضل، زين الدين، المعروف بالحافظ العراقي: بحاثة، من كبار حفاظ الحديث. أصله من الكرد، ومولده في رازنان (من أعمال إربل) تحول صغيرا مع أبيه إلى مصر، فتعلم ونبغ فيها. وقام برحلة إلى الحجاز والشام وفلسطين، وعاد إلى مصر، فتوفي في القاهرة. عام ٨٠٦هـ انظر: الزركلي، الأعلام. (3/344).

منه الصحيح والضعيف ثم قد ... يغرب مطلقا أو اسنادا فقد

كذلك المشهور أيضا قسموا ... لشهرة مطلقة كـ «المسلـــم

من سلم الحديث) والمقصور ... على المحدثين من مشهـــور

(قنوته بعد الركوع شهـــــرا) ... ومنه ذو تواتر مستقـــــرا

في طبقاته كمتن (من كذب) ... ففوق ستين رووه والعجب

بأن من رواته للعشـــــــرة ... وخص بالأمرين فيما ذكره

الشيخ عن بعضهم، قلت: بلى ... (مسح الخفاف) وابن مندة إلى

عشرتهم (رفع اليدين) نسبا ... ونيفوا عن مائة (من كذبا)[1]

[1] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الثالثة 1433هـ، ص(161-160)

المبحث الثاني: تقسيم الخبر باعتبار درجته

المطلب الأول: الخبر المقبول

الخبر المقبول هو الخبر الذي حكم عليه العلماء بأنه صح إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد نقله الرواة والأئمة بعضهم من بعض، ووصل إلينا بطريق اكتملت الشروط فيه ليقبل عند العلماء، ثم ليعمل به، وقسمه العلماء إلى قسمين، الصحيح والحسن، والفرق بينهما أن الصحيح أكثر قوة من الحسن، وإلا فمن باب قبول الخبر، فإن كليهما يقبل عند العلماء ويعمل به.

الفرع الأول: الصحيح

تعريف الصحيح:

لغة: (صح القول إذا طابق الواقع، وصح الشيء يصح من باب ضرب فهو صحيح، والجمع صحاح مثل: كريم وكرام، والصحاح بالفتح لغة في الصحيح والصحيح الحق وهو خلاف الباطل)[1].

واصطلاحاً: (هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذاً أو معلّلاً)[2].

وهذا ظاهر التعريف الاصطلاحي لدى صديق حسن خان رحمه الله للحديث الصحيح، واستخرج الباحث ذلك من جمعه لشروط الحديث الصحيح من كلام صديق حسن خان رحمه الله، فشروط الحديث الصحيح:

1. الإسناد المتصل، فقد قال صديق حسن خان رحمه الله في تعليقه على كلام الزبيدي رحمهما الله: (ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً): (وهو ما اتصل سنده من راويه إلى منتهاه رفعاً ووقفاً، وهو

---

[1] المقري، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار المعارف، القاهرة، ص332.

[2] ابن كثير، الباعث الحثيث، (99/1).

والمتصل بمعنى، وهذا القسم من الأحاديث أرجح وأصح وأثبت وأولى ما يحتج به من السنة المطهرة)[1].

ويقصد بهذا أن يكون كل راو من رواة الحديث قد روى الحديث ممن قبله ولم يقع فيه تدليس أو انقطاع أو إعضال أو تعليق أو إرسال، فكل هذا لا ينطبق على إسناده وصف الاتصال، وهذا الشرط قد نقل الإجماع عليه ابن الصلاح رحمه الله في تعريفه للحديث الصحيح[2]. فإن الأحاديث التي لا إسناد لا أو أن أسانيدها فيها خلل كثيرة جداً، بل إن الأحاديث الضعيفة أكثر من الأحاديث الصحيحة، فيجب أن يكون الحديث الذي يقبل، رواه الراوي عن شيخه، وشيخه عن شيخه حتى يصل إلى الخبر الذي يروونه، فإذا انقطع السند كان كالحبل الذي يصل إلى هدف معين الذي إذا انقطع فإنه لا يوصل إلى آخره ويصبح لينًا ولا يستفاد منه إلا إذا أتى من يصلحه.

2. عدالة الرواة، وهذا ما قرره صديق حسن خان رحمه الله حيث قال: (وروى أبو داود من وجهين صحح أحدهما ابن خزيمة[3] وغيره في حديث بتثليث مسح الرأس والزيادة من العدل مقبولة، قاله الحافظ في الفتح[4])[5] فعدالة الرواة من الأمور التي يشترطها أهل العلم والحديث ممن يأخذون الحديث ويسمعونه.

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (66/1)

[2] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٦٩م، ٢٠.

[3] هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي، أبو بكر: إمام نيسابور في عصره. كان فقيها مجتهدا، عالما بالحديث. مولده ووفاته بنيسابور. رحل إلى العراق والشام والجزيرة ومصر، ولقبه السبكي بإمام الأئمة. تزيد مصنفاته على ١٤٠. توفي عام ٣١١هـ. انظر: الزركلي، الأعلام، (6/29).

[4] لم يقف عليها الباحث في المصدر.

[5] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (516/1).

وهذا الشرط كذلك نقل الإجماع عليه ابن الصلاح رحمه الله[1]. ولا شك أن الحديث الذي يكون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خصوصاً فإنه يجب التحري في سلامة ناقله من الكذب والنفاق وغيرها، فإنه لربما نقل إلينا حديثا أراد به ما أراد، وقال للمسلمين أنه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحقيقة ليس هو بحديثه صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه إذا أوقع التغيير فيه، وقبله المسلمون فإن العبادة ستقوم عليه من كل من يتبع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك الاعتقاد، ولا شك أن حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تنبني عليه أحكام شرعية وأخبار غيبية، فإذا قبل المسلمون خبر الكذاب أو الوضاع وغيرهما فإن الخطأ سينتقل إلى عبادة الخلق واعتقادهم، ولا شك أن الأمر خطير، وتحري الضبط فيه والسلامة أمر في غاية الضرورة، حتى يصل إلينا حديثه صلى الله عليه وآله وسلم سالما، ثم يعمل به العباد، ويسلموا من الخطأ والمخالفة.

3. ضبط الرواة. نقل صديق حسن خان رحمه الله أحكام بعض العلماء على بعض الرواة فقال: (أخرج الدارقطني، وعبد الرزاق[2]، وأبو نعيم، وأحمد، والبيهقي[3]، والحاكم[4]، وصححه عن أنس رضي الله عنه:

---

[1] عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٦٩م، ٢٠.

[2] عبد الرزاق ابن همام ابن نافع الحميري مولاهم أبو بكر الصنعاني ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع من التاسعة مات سنة إحدى عشرة وله خمس وثمانون. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٤٠٤٦.

[3] هو أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر: من أئمة الحديث، ولد في خسروجرد (من قرى بيهق، بنيسابور) ونشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرها، وطلب إلى نيسابور، فلم يزل فيها إلى أن مات. ونقل جثمانه إلى بلده. قال إمام الحرمين: ما من شافعيّ إلا وللشافعي فضل عليه غير البيهقي، فان له المنة والفضل على الشافعيّ لكثرة تصانيفه في نصرة مذهبه وبسط معجزه وتأييد آرائه. وقال الذهبي: لو شاء البيهقي أن يعمل لنفسه مذهبا يجتهد فيه لكان قادرا على ذلك لسعة علومه ومعرفته بالاختلاف. صنف زهاء ألف جزء. توفي عام ٤٥٨هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (1/116).

[4] محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطّهماني النيسابوريّ، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيّع، أبو عبد الله: من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. مولده ووفاته في نيسابور. رحل إلى العراق سنة ٣٤١ هـ وحج، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، وأخذ عن نحو ألفي شيخ. وولي قضاء نيسابور سنة ٣٥٩ ثم قلد قضاء جرجان، فامتنع. وكان ينفذ في الرسائل إلى ملوك بني بويه، فيحسن السفارة بينهم وبين السامانيين. وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه. صنف كتبا كثيرة جدا، قال ابن عساكر: وقع من تصانيفه المسموعة في أيدي الناس ما يبلغ ألفا وخمسمائة جزء. توفي عام ٤٠٥هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (6/227).

(أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً يدعو على قاتلي أصحابه ببئر معونة، ثم ترك، فأما الصبح فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا)[1]، وأول الحديث في الصحيحين، ولو صح هذا، لكان قاطعاً للنزاع، ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي[2]، قال: فيه عبد الله بن أحمد[3]: ليس بالقوي، وقال علي بن المديني[4]: إنه اختلط، وقال أبو زرعة[5]: يهم كثيراً، وقال عمرو بن علي الفلاس[6]: صدوق سيء الحفظ، وقال ابن معين[7]: ثقة ولكنه يخطئ)[8]. وهذه الأحكام تختلف عما سبق من عدالة الراوي، فالراوي قد يكون خالياً من التهمة في دينه ومروءته، ولكن ابتلاه الله بضعف في ذاكرته أو خلط بين الأحاديث، أسانيدها ومتونها، فيرد روايته العلماء، كلها أو بعضها، يقبلون روايته من بعض الأشخاص

---

[1] أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 2008م، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك (٩٥/٢٠)

[2] أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم يقال اسمه عيسى بن أبي عيسى ماهان وقيل عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان مروزي الأصل سكن الري وقيل كان أصله من البصرة وكان متجره إلى الري فنسب إليها. انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م، رقم ٢٢١.

[3] عبد الله ابن أحمد ابن محمد ابن حنبل الشيباني أبو عبد الرحمن ولد الإمام ثقة من الثانية عشرة مات سنة تسعين وله بضع وسبعون. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٢٠٥.

[4] علي ابن عبد الله ابن جعفر ابن نجيح السعدي مولاهم أبو الحسن ابن المديني بصري ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله حتى قال البخاري ما استصغرت نفسي إلا عند علي ابن المديني وقال فيه شيخه ابن عيينة كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني وقال النسائي كأن الله خلقه للحديث عابوا عليه إجابته في المحنة لكنه تنصل وتاب واعتذر بأنه كان خاف على نفسه من العاشرة مات سنة أربع وثلاثين على الصحيح. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٤٧٦٠.

[5] عبيد الله ابن عبد الكريم ابن يزيد ابن فروخ أبو زرعة الرازي إمام حافظ ثقة مشهور من الحادية عشرة مات سنة أربع وستين وله أربع وستون. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٤٣١٦.

[6] عمرو ابن علي ابن بحر ابن كنيز بنون وزاي أبو حفص الفلاس الصيرفي الباهلي البصري ثقة حافظ من العاشرة مات سنة تسع وأربعين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٥٠٨١.

[7] يحيى ابن معين ابن عون الغطفاني مولاهم أبو زكريا البغدادي ثقة حافظ مشهور إمام الجرح والتعديل من العاشرة مات سنة ثلاث وثلاثين بالمدينة النبوية وله بضع وسبعون سنة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٧٦٥١.

[8] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (279/3)

ويردونها عن بعضهم، يقبلون روايته عن بلدة معينة ويردونها عن بلدة أخرى، يقبلونها إذا روى من كتابه ويردونها من حفظه، وغيرها مما يقرر العلماء قبول الرواية وردها.

وكل هذه الأحكام السابقة في نقل صديق حسن خان رحمه الله مردها إلى ضعف الضبط، وقد يكون ضعف الضبط عند عبد الله بن أحمد بسبب ضعف الحفظ، أو بسبب التغير بأسباب متنوعة، كأن يتغير بسبب الهرم، أو بسبب الخطأ في التلقي، أو أنه كان يُلقن، أو أنه أدخل في كتابه ما ليس منه، ومثل هذه الأسباب التي تضعف ضبطه فتضعف تلقي العلماء لروايته. ونقل الإجماع على اشتراط الضبط ابن الصلاح رحمه الله[1]، ولا شك أن صديق حسن خان رحمه الله يقرر ذلك. وضبط الرواة ينقسم إلى قسمين:

أ- ضبط في الصدر: وهو أن يضبط الراوي ما سمعه من مشايخه ويستطيع أن يستحضره متى أراد.

ب- وضبط في الكتاب: وهو أن يضبط الراوي كتبه ويصينها من أي زيادة أو نقصان من وقت كتابته إلى تلقينه إياه.

والمقصد من هذا كله هو أن يوصل الراوي الحديث كما هو، ولا يؤثر شيء وقع عليه مما سبق ذكره أو غيره برواية الحديث.

4. الخلو من الشذوذ. وهو أن ما يخالف الراوي في روايته من هو أرجح منه.

وهذا شرط من شروط قبول الحديث وهو المقرر عند صديق حسن خان رحمه الله في الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما مطولاً وأوله: ((سبع أرضين، في كل أرض كآدمكم، ونوح كنوحكم، وإبراهيم

[1] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1969م، ص20.

كإبراهيمكم، وعيسى كعيساكم، ونبي كنبيكم)). قال صديق حسن خان رحمه الله: (قال البيهقي: إسناده صحيح، إلا أنه شاذ بمرة، لا أعلم لأبي الضحى[1] عليه متابعاً، انتهى)[2]. وكذلك قال رحمه الله: (ففي السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدي[3] عن ابن عمر[4] مرفوعاً ((صلاة الليل والنهار مثنى مثنى))[5] لكن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة، وهي قوله ((والنهار)) بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها، وقال يحي بن معين: مَن علي الأزدي حتى أقبل منه، وأدع يحي بن سعيد الأنصاري[6] عن نافع[7] أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهن؟! لو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر،

---

[1] مسلم ابن صبيح بالتصغير الهمداني أبو الضحى الكوفي العطار مشهور بكنيته ثقة فاضل من الرابعة مات سنة مائة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٦٦٣٢.

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (8/7)

[3] علي ابن عبد الله البارقي الأزدي أبو عبد الله ابن أبي الوليد صدوق ربما أخطأ من الثالثة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٤٧٦٢.

[4] عبد الله ابن عمر ابن الخطاب العدوي أبو عبد الرحمن ولد بعد المبعث بيسير واستصغر يوم أحد وهو ابن أربع عشرة [سنة] وهو أحد المكثرين من الصحابة والعبادلة وكان من أشد الناس اتباعا للأثر مات سنة ثلاث وسبعين في آخرها أو أول التي تليها. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٤٩٠.

[5] أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الصلاة، باب تفريع أبواب التطوع وركعات السنة، (٩٢/٢).

[6] يحي ابن سعيد ابن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي ثقة ثبت من الخامسة مات سنة أربع وأربعين أو بعدها. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٤٠٩.

[7] نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة مات سنة سبع عشره ومائة أو بعد ذلك. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٧٠٨٦.

يعني: مع شدة اتباعه، رواه عنه محمد بن نصر[1] في سؤالاته. لكن روى ابن وهب[2] بإسناد قوي عن ابن عمر: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، موقوف، وأخرجه ابن عبد البر[3] من طريقه، فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع، فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح ألا يكون شاذاً)[4]. فهنا خالف علي الأزدي من هو أوثق منه، والعلماء في قبولهم خبر الراوي –بعد أن يخلو من الضعف في عدالته وضبطه– يشترطون أن لا يخالف رواية الأثبات ومن هم أوثق منه، فإذا خالف في روايته من هم أوثق منه، فلا شك أن روايته ترد، ولكن لا يحكم عليها بمثل رواية الضعيف –كما سيأتي بأنها منكرة– بل أنها شاذة، فإنه إذا لم يخالف فيها الأثبات فإن روايته تقبل ويعمل بها عندهم. وقد نقل الإجماع على الشرط ابن الصلاح رحمه الله[5].

5. الخلو من العلل. وهو ما فيه علة خفية قادحة. وهذا من أدق علوم الحديث إن لم يكن أدقه، وكان العالم يرتفع شأنه ويُثنى عليه إن كان له علم بعلل الحديث، كما أثنى صديق حسن خان رحمه الله على البخاري رحمهما الله عندما حذف رواية ((ويح عمار تقتله الفئة الباغية)) من حديثه الذي رواه ((ويح عمار يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النار)) لأن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه لم يسمع هذه الزيادة

---

[1] محمد بن نصر المروزي، أبو عبد الله: إمام في الفقه والحديث. كان من أعلم الناس باختلاف الصحابة فمن بعدهم في الأحكام. ولد ببغداد. ونشأ بنيسابور، ورحل رحلة طويلة استوطن بعدها سمرقند وتوفي بها. له كتب كثيرة، توفي عام ٢٩٤هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (١٢٥/٧).

[2] عبد الله ابن وهب ابن مسلم القرشي مولاهم أبو محمد المصري الفقيه ثقة حافظ عابد من التاسعة مات سنة سبع وتسعين [ومائة] وله اثنتان وسبعون سنة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٦٩٤.

[3] هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، أبو عمر: من كبار حفاظ الحديث، مؤرخ، أديب، بحاثة. يقال له حافظ المغرب. ولد بقرطبة. ورحل رحلات طويلة في غربي الأندلس وشرقيها. وولي قضاء لشبونة وشنترين. وتوفي بشاطبة. توفي عام ٤٦٣ هـ انظر: الزركلي، الأعلام. (٢٤٠/٨).

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (259/3)

[5] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى1969 م، ص20.

من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: (وهذا دال على دقة فهم البخاري، وفقهه وتبحره في الاطلاع على علل الحديث)[1]. فهذا العلم دقيق؛ لأن الناظر في سند الحديث يرى أنه صحيح ولا غبار عليه، ولكن تكون هناك علة فيه أو في سنده تقدح في صحة الحديث، كما نقل صديق حسن خان رحمه الله عن القسطلاني أنه قال: (أنه لا يلزم من صحة الإسناد صحة المتن؛ كما هو معروف عند أهل هذا الشأن، فقد يصح الإسناد ويكون في المتن شذوذ أو علة تقدح في صحته ومثل هذا لا يثبت بالحديث الضعيف. انتهى)[2]. وقد نقل الإجماع على هذا الشرط ابن الصلاح رحمه الله[3].

وقد قال ابن الصلاح رحمه الله: (أما الحديث الصحيح فهو: الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط، إلى منتهاه؛ ولا يكون شاذا ولا معللا)[4]. وقد نقل الإمام النووي رحمه الله الإجماع على أن ما اجتمعت فيه هذه الصفات فهو حديث صحيح[5].

وبهذا توصل الباحث من أقوال العلامة صديق حسن خان رحمه الله إلى ما يجمع به شروط الحديث الصحيح وشروطه، والذي قال به كثير من العلماء.

أقسام الحديث الصحيح:

ينقسم الحديث الصحيح إلى قسمين كما هو ظاهر كلام العلامة صديق حسن خان رحمه الله:

1. الحديث الصحيح لذاته، وهو الحديث الذي توفرت فيه الشروط السابق ذكرها.

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (247/2)

[2] المصدر السابق (9/7)

[3] العراقي، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى 1969م، ص20.

[4] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص11.

[5] النووي، يحي بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار المعرفة بيروت، الطبعة السابعة عشر 2009م، (1/147)

2. الصحيح لغيره، وهو الحديث الذي انتقل من كونه حديث حسن إلى حديث صحيح.

قال صديق حسن خان رحمه الله عن ابن الهمام: (وكفى بعبدالله قدوة، وتعدد طرق حديث الترمذي الذي اتفقت الروايات على تحسينه يرفعه إلى درجة الصحيح، كما أن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن)[1]. وقد وافق بهذا تقسيم الحافظ ابن حجر رحمه الله، فقد قال في شرحه لحديث جابر [2]رضي الله عنه في صحيح البخاري أنه رضي الله عنه قال: (كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق): (وأبو تميلة[3] بالمثناة مصغراً مروزي، قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور، قاله الذهبي[4]، ثم إنه لم ينفرد به كما سيأتي، نعم تفرّد به شيخه فليح[5]؛ وهو مضعّف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ووثّقه آخرون؛ فحديثه من قبيل الحسن، لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ، وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضاً؛ فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح)[6]. أي أنه ارتقى من مرتبة الحسن لذاته إلى مرتبة الصحيح لغيره، وهو القسم الثاني من أقسام الحديث الصحيح، فكثير من الأحاديث التي وردت لم تكن في مرتبة

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (484/4)

[2] جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بمهملة وراء الأنصاري ثم السلمي بفتحتين صحابي ابن صحابي غزا تسع عشرة غزوة ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٨٧١.

[3] يحي ابن واضح الأنصاري مولاهم أبو تميلة بمثناة مصغر المروزي مشهور بكنيته ثقة من كبار التاسعة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٧٦٦٣.

[4] محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله: حافظ، مؤرخ، علامة محقق. تركماني الأصل، من أهل ميافارقين، مولده ووفاته في دمشق. رحل إلى القاهرة وطاف كثيرا من البلدان، وكف بصره سنة ٧٤١ هـ تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة. توفي عام ٧٤٨هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (٣٢٦/٥).

[5] فليح ابن سليمان ابن أبي المغيرة الخزاعي أو الأسلمى أبو يحيى المدني ويقال فليح لقب واسمه عبد الملك صدوق كثير الخطأ من السابعة مات سنة ثمان وستين ومائة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٥٤٤٣.

[6] ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (2/ 608)

الصحيح، بل كانت في مرتبة الحسن وهو القسم الثاني من أقسام الخبر المقبول، ولكن عندما أتى الحديث بطرق متعددة وحسنه ولم تصل إلى رتبة الصحيح، جعل العلماء يرفعون الحديث من رتبة الحديث الحسن لذاته إلى رتبة الحديث الصحيح لغيره، وبكثرة الطرق المحكوم عليها بالحسن، يرى العلماء رفع الحديث من هذه الرتبة إلى رتبة أعلى، كما أن الحديث الضعيف إذا لم يشتد ضعفه ولكن تعددت طرقه، يرتقي إلى رتبة الحسن كما سيأتي في الفرع الثاني من فروع الخبر المقبول.

مراتب الحديث الصحيح:

الحديث الصحيح له مراتب ومظان، ومن مظانه الصحيحين، البخاري ومسلم، وقد جعل كل إمام منهم شروطاً وقواعد يمشون عليها ليجمعوا الحديث الصحيح بتأكد وتحري، وقد كانت شروط الإمام البخاري رحمه الله أشد من شروط الإمام مسلم رحمه الله في جمع الأحاديث الصحيحة، ولذلك جمع هو والإمام مسلم للمسلمين أحاديث صحيحة يستغني بها المسلم عن بحثه في صحة كل حديث يقف عليه إذا كان في أحد الصحيحين، ولما كانت شروط الإمام البخاري رحمه الله أشد من شروط الإمام مسلم رحمه الله، ظهر لنا صحيح الإمام البخاري رحمه الله أصح من صحيح الإمام مسلم رحمه الله، وهذا قول كثير من العلماء، وقد قسم العلماء مراتب الحديث الصحيح من حيث القوة ومنهم العلامة صديق حسن خان رحمه الله، فقد جعل مراتب الحديث الصحيح على النحو الآتي:

1. (أعلاها الذي اتفق عليه البخاري ومسلم
2. ثم الذي انفرد بروايته البخاري.
3. ثم الذي انفرد بروايته مسلم.
4. ثم الذي هو صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجه واحد منهم.
5. ثم الذي هو على شرط الإمام البخاري في صحيحه.

6. ثم الذي هو على شرط الإمام مسلم في صحيحه.

7. ثم ما هو صحيح عند غيرهما مستوفى فيه الشروط المعتبرة في الصحة)[1].

وقال في موضع آخر: (ثم إن هذا الحديث متفق على صحته وأخرجه الأئمة المشهورون)[2]. وهذا لا شك مما يزيد من قوة الحديث، لأن الحديث إذا زاد في تخريجه العلماء في كتبهم فإن هذا مما يزيد من قوته، خصوصا إذا كان الذي أخرجه ممن يصحح الأحاديث في كتبه، إما تصريحا أو بناء على شروطه، مثال ذلك: الإمام أبو داود رحمه الله تعالى، فإنه اشترط أنه إذا أخرج الحديث وسكت عنه فإنه يعده صحيحاً.

وقد نقل الإجماع على ذلك الإمام النووي رحمه الله، وذكر كذلك في موضع آخر أن تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير وأهل الاتقان والحذق والغوص على أسرار الحديث[3].

[1] انظر: صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (61/1)

[2] المصدر السابق (82/1)

[3] انظر: النووي، المنهاج (1/147)

الفرع الثاني: الحسن

أما الحديث الحسن فإنه القسم الثاني من أقسام الخبر المقبول بعد الحديث الصحيح، وتعريف الحديث الحسن لغة: ضد القبيح.

واصطلاحاً: (هو أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة. ولم يبلغ درجة رجال الصحيح في الحفظ والاتقان، ولا يُعد ما ينفرد به منكراً، ولا يكون المتن شاذاً ولا معللاً)[1].

وهذا هو التعريف المستفاد من كلام العلامة صديق حسن خان رحمه الله تعالى أنه نقل عن ابن الهمام رحمه الله: (وكفى بعبدالله قدوة، وتعدد طرق حديث الترمذي الذي اتفقت الروايات على تحسينه يرفعه إلى درجة الصحيح، كما أن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن)[2]. فالحديث الذي كان رواته ممن يقبل منهم الحديث ولكن لم يصلوا في الضبط والاتقان ما وصل إليه الأثبات والثقات، فإن حديثهم يكون حسنا، لأنه لابد من التفريق بين الحديث الصحيح الذي كان رواته أثبات وثقات من غيره من الأحاديث التي يقل ضبطها، ولكنها تقبل ويعمل بها.

فمثلاً: إذا كان الرواي ممن يهم أحياناً، أو كان صدوقاً فإن حديثه لا يمكن أن يعامل معاملة الحديث الذي رواه الثقة الثبت، كالإمام الزهري[3] وابن المسيب[4] ومالك وغيرهم.

---

[1] ابن كثير، الباعث الحثيث، (133/1).

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (484/4)

[3] محمد ابن مسلم ابن عبيد الله ابن عبد الله ابن شهاب ابن عبد الله ابن الحارث ابن زهرة ابن كلاب القرشي الزهري [وكنيته] أبو بكر الفقيه الحافظ متفق على جلالته وإتقانه [وثبته] وهو من رؤوس الطبقة الرابعة مات سنة خمس وعشرين وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٦٢٩٦.

[4] سعيد ابن المسيب ابن حزن ابن أبي وهب ابن عمرو ابن عائذ ابن عمران ابن مخزوم القرشي المخزومي أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار من كبار الثانية اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل وقال ابن المديني لا أعلم في التابعين أوسع علما منه مات بعد التسعين وقد ناهز الثمانين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٢٣٩٦.

ومن المهم أن لا يكون ما رواه هذا الراوي من الحديث مخالفاً لأحاديث الأثبات والثقات، فإنه إن خالف روايتهم فإن حديثه لا يحكم عليه بالحسن وإنما بالضعف، لأنه يكون من قبيل الحديث الشاذ الذي خالف فيه الرواي رواية من هو أثبت منه، فحينئذ يكون حديثا شاذ، ولا يحكم عليه بالحسن.

وكذلك مما يجب التنبه عليه أنه لربما يكون في الحديث علة خفية، تقدح في صحة الحديث، وظاهر الحديث أنه مقبول حسن، وهذه العلة الخفية لا يتفطن لها إلا أهل التخصص لعلم العلل، فيجب على من يخرج الحديث أن يتأكد من خلو الحديث من العلة الخفية من كتب العلماء المتخصصين ككتاب العلل لابن أبي حاتم والعلل للدارقطني وغيرهما، ممن ينبهون على خفايا العلل التي تكون خلال الأسانيد.

وهذا الأمر تزيد أهميته في الأحاديث التي لم يروها الأئمة وصححوها، لأن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ غاية الاهتمام من الأئمة السابقين، فما صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم ووقفوا عليه، دونوه في كتبهم، ولأجل هذا فإن الحديث الذي يقف عليه الباحث ولا يرويه الأئمة المعروفون في هذا الفن ويصححوه، فإنه يكون محل الشك، لأنه يبعد أن يكون الحديث صحيحا ولا يخرجوه ولا ينبهوا على صحته، بل يجب تفقد كتب العلل فإنه قد يكون معلولاً عندهم، فلم يضعوه في أحاديثهم الصحيحة.

وفي نفس الصدد فإن الحديث الحسن تعددت الأقوال فيه، لأن ضبط حكمه ووضع ضابطه يصعب، لأن أحوال وأحكام الرواة تختلف من عالم لآخر، فقد يرى العالم هذا الراوي ضعيفاً والآخر يراه صدوقاً، وكذلك الحديث، فقد يراه العالم ضعيفاً ويراه الآخر ضعيفاً ولا يرتقي أيضاً، وكذلك العالم نفسه، فإنه قد يحسن حديث الراوي في أحيان ويضعفه في أحيان أخرى، فكان الحديث الحسن من الأحاديث التي يصعب الحكم عليها، حتى قال الذهبي رحمه الله: (وفي تحرير معناه اضطراب)[1]. وقال أيضاً: (ثم لا تطمع بأن للحسن قاعدة تندرج كل الأحاديث الحسان فيها، فأنا على إياس من ذلك! فكم من حديث

[1] الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي، الموقظة في مصطلح الحديث، دار أحد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1994م، ص14.

تردد فيه الحفاظ: هل هو حسن؟ أو ضعيف؟ أو صحيح؟ بل الحافظ الواحد يتغير اجتهاده في الحديث الواحد: فيوما يصفه بالصحة، ويوما يصفه بالحسن، ولربما استضعفه! وهذا حق، فإن الحديث الحسن يستضعفه الحافظ عن أن يرقيه إلى رتبة الصحيح. فبهذا الاعتبار فيه ضعف ما، إذ الحسن لا ينفك عن ضعف ما. ولو انفك عن ذلك، لصح باتفاق)[1].

أقسام الحديث الحسن:

ينقسم الحسن كالصحيح إلى:

1. الحديث الحسن لذاته وهو ما سبق الكلام عنه.

2. الحديث الحسن لغيره وهو الحديث الضعيف الذي ارتقى من درجة الضعف إلى درجة الحسن لكثرة طرقه. وهذا ما يقرره صديق حسن خان رحمه الله بنقله عن النووي رحمهما الله أنه قال: (الحديث الضعيف عند تعدد الطرق يرتقي عن الضعف إلى الحسن، ويصير مقبولاً معمولاً به)[2].

ولأجل أن يفرق بين الحديث الحسن الذي هو بذاته حسن وبين الحديث الحسن الذي ارتقى من الضعف، جعل العلماء له هذا التقسيم، فإن القارئ إذا رأى حكم الحديث بأنه حسن لغيره، عرف أنه كان ضعيفاً ولاعتضاضه بروايات أخرى ارتقى من هذه الرتبة التي لا يقبل فيها الحديث إلى رتبة يصبح فيها الحديث معمولاً به وتنبني عليه الأحكام العملية والأخبار الغيبية.

[1] الذهبي، الموقظة في مصطلح الحديث، ص20.

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (185/2).

وكذلك يتضح ذلك بنقله عن ابن الهمام رحمه الله: (وكفى بعبدالله قدوة، وتعدد طرق حديث الترمذي الذي اتفقت الروايات على تحسينه يرفعه إلى درجة الصحيح، كما أن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن)[1].

وهذا ما سبق من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله، أنه قال في شرحه لحديث جابر رضي الله عنه في صحيح البخاري أنه قال: (كان النبي ﷺ إذا كان يوم عيد خالف الطريق): (وأبو تميلة بالمثناة مصغراً مروزي، قيل إن البخاري ذكره في الضعفاء لكن لم يوجد ذلك في التصنيف المذكور، قاله الذهبي، ثم إنه لم ينفرد به كما سيأتي، نعم تفرّد به شيخه فليح؛ وهو مضعّف عند ابن معين والنسائي وأبي داود ووثّقه آخرون؛ فحديثه من قبيل الحسن، لكن له شواهد من حديث ابن عمر وسعد القرظ، وأبي رافع وعثمان بن عبيد الله التيمي وغيرهم يعضد بعضها بعضاً؛ فعلى هذا هو من القسم الثاني من قسمي الصحيح)[2].

وكثيرا ما يحكم صديق حسن خان رحمه الله على بعض الأحاديث بأنه صحيح الإسناد أو حسن الإسناد أو غير ذلك من الأحكام الحديثية، وهذا لا يعني الحكم على الحديث كما قال ابن كثير[3] رحمه الله تعالى، فقد يكون فيه شذوذ أو علة، فتنزل درجة وقد لا تقوم به الحجة، فالحديث الصحيح أو الحسن يختلف عن الحديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد.

حكم الحديث الحسن:

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (484/4)

[2] ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (2/ 608)

[3] ابن كثير، الباعث الحثيث، (139/1).

قد نقل صديق حسن خان رحمه عن ابن الهمام: (إنه لا ينزل عن كونه حسناً والحسن حجة اتفاقاً)[1]. ولا شك أنه يقرر ذلك رحمه الله. وهذا ما قرره أهل العلم من قبله: الحديث الحسن حجّة كالصحيح، فهو وإن كان دون الصحيح، لكنه ملحق به في الاحتجاج، ولذلك أدرجه بعض أل الحديث فيه ولم يفرده عنه[2]. فإن الحديث إذا بلغ رتبة الحسن فإنه يكون معمولاً به، وإن لم يقبل به فإن كثيراً من الأحاديث ستلغى، وكثيراً من أقوال الأئمة السابقين ستهمل، وكثيرا من الأخبار الغيبية سترد، ويكفي في ذلك مخالفة الأئمة السابقين، لأنهم قبلوا هذا النوع من الأحاديث، وعملوا به وبنوا عليها أحكامهم وأقوالهم وآراءهم، وكذلك يكفي الاتفاق الذي نقله العلامة صديق حسن خان رحمه الله تعالى، فإنه يرد الخلاف ويطوي الغلاف.

المطلب الثاني: الخبر المردود

يقابل الخبر المقبول الخبر المردود، الذي قد رده العلماء ولم يقبلوه، ولم يعملوا به، وذلك لأسباب كثيرة سيذكر بعضها الباحث بإذن الله تعالى، ولكن في بادئ الأمر، يبدأ الباحث بتعريف الخبر المردود من خلال ما وقف عليه من كلام العلامة صديق حسن خان رحمه الله تعالى.

تعريف المردود لغة: خلاف القبول.

تعريف المردود اصطلاحاً: (هو ما لم يجمع صفة الصحيح أو الحسن)[3].

والحديث المردود قد يرتقي إلى الحديث الحسن لغيره، كما أن الحديث الحسن لذاته يرتقي إلى الحديث الصحيح لغيره، فقد قال العلامة صديق حسن خان رحمه الله: (وتعدد طرق حديث الترمذي

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (484/4)

[2] الطيبي، الحسين بن عبد الله الطيبي، الخلاصة في أصول الحديث، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1985م، ص 46

[3] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص41.

الذي اتفقت الروايات على تحسينه يرفعه إلى درجة الصحيح، كما أن تعدد طرق الضعيف يرفعه إلى الحسن)[1]. وهذا إذا كان ضعف الحديث خفيفا يمكن معه أن يرتقي، كأن يكون مرسلاً أو أن راويه سيء الحفظ، وأما أن يكون الحديث موضوعاً أو ضعيفا جدا فهذا لا يرتقي إلى درجة الحديث المقبول، قال ابن الصلاح رحمه الله: (ليس كل ضعف يزول بمجيئه من وجوه؛ بل ذلك يتفاوت؛ فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنه مما قد حفظه، ولم يختل ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر. ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوّة الضعف، وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك الذي ينشأ من كون الراوي متّهماً بالكذب، أو كون الحديث شاذاً)[2].

أسباب ضعف الحديث:

ذكر صديق حسن خان رحمه الله للضعف أسبابا في خلال شرحه، فمن ذلك:

1. الانقطاع في السند، كما قال رحمه الله: (الحديث رواه الترمذي وغيره من رواية الحسن[3] عن أبي هريرة وقال: لم يسمع من أبي هريرة)[4]. فهذا الحديث أتى بسند منقطع بين الحسن رحمه الله وبين أبي هريرة رضي الله عنه، وهذا الانقطاع يدل على أن بينهما راو لم يذكر، وهذا الراوي مجهول لم

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (484/4)

[2] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص34.

[3] الحسن ابن أبي الحسن البصري واسم أبيه يسار بالتحتانية والمهملة الأنصاري مولاهم ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلس قال البزار كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة هو رأس أهل الطبقة الثالثة مات سنة عشر ومائة وقد قارب التسعين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ١٢٢٧.

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (199/1)

يذكر في السند، ولا نعرف عنه شيء، فقد يكون راو ضعيفاً لا يقبل حديثه كأن يكون كذابا أو وضاعاً أو متروكاً وغير ذلك من الأوصاف التي تقدح في عدالته أو ضبطه، وقد يكون أكثر من راو واحد فيكون معضلا، وإذا كان أول السند كان معلقاً، وإذا كان آخر السند كان مرسلا، وكل هذا انقطاع، والانقطاع سبب لضعف الحديث، لأن حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحي، والوحي يجب أن يكون التحقيق فيه شديد؛ لأنه ينبني عليه الكثير من الأحكام والاعتقاد.

2. جهالة الراوي، كما قال رحمه الله في حديث: ((لا تصلوا خلف النائم ولا المتحدث))[1]: (فإن في إسناده من لم يسم)[2]. وهذا السبب كذلك من الأسباب التي يرد بها الحديث بسببه، لأنه الراوي المجهول الذي لا يدرى ما حاله، أو عينه قد يكون من الوضاعين أو الكذابين أو ممن لا يضبط الحديث ولم يقبل العلماء منه رواياته، فبسببه أصبح الحديث كأنه ذو سند منقطع، قطع إسناده ولم يجعل الحديث يصل إلى الناس بإسناد صحيح سالم من الضعف.

3. الطعن في الراوي، كما قال رحمه الله: (والجواب عن حديث ابن عمر في هذا الباب: أنه ضعيف، فيه أيوب بن نهيك[3]، وهو منكر الحديث، قاله أبو زرعة، وأبو حاتم[4])[5]. والضعف في الراوي من

---

[1] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِستاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الصلاة، تفريع أبواب السترة، (١٨٥/١).

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (307/2)

[3] ايوب بن نهيك من أهل حلب روى عن مجاهد وعائشة بنت سعد والشعبي روى عنه مبشر بن إسماعيل وأبو قتادة الحراني ويحيى ابن عبد الله بن الضحاك سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول: هو ضعيف الحديث، سمعت أبا زرعة يقول: لا أحدث عن أيوب بن نهيك.
ولم يقرأ علينا حديثه وقال: هو منكر الحديث. انظر: عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٩٥٢ م (٢٥٩/٢).

[4] محمد ابن إدريس ابن المنذر الحنظلي أبو حاتم الرازي أحد الحفاظ من الحادية عشرة مات سنة سبع وسبعين. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٥٧١٨.

[5] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (184/3)

أسباب رد الحديث وذلك لأن العلماء عندما طعنوا في الراوي، سواء في عدالته أو في ضبطه، كانوا على دراية أن هذا الراوي لا يصلح أن ينقل للأمة الإسلامية حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنه ينقل لهم الخطأ وقد يكون ناقلاً لهم الكذب والدجل، فكان طعن العلماء له، من باب النصيحة للأمة الإسلامية بعدم قبول الحديث الذي يرويه، وتحذيرا منهم، وحرصاً على حفظ دينهم.

4. وقوع الراوي في كثرة الخطأ والغفلة، وهذا كما نقله رحمه الله في ذلك عن الترمذي قوله: (إسناده ليس بالقوي وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه)[1]. ولا شك أن راوي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المهم أن يكون قوي الضبط، وقوي الحفظ، وأن لا ينقل للأمة الإسلامية حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسوء حفظ، لأنه سينقل لهم الخطأ ويدخل في دين الناس الخلل، ولذلك حرص العلماء على التأكد من حفظ الراوي وضبطه عن وقوعه في الغفلة أو الخطأ، حتى أنهم ضبطوا ذلك في بعض الرواة بأنه يحفظ ويضبط حديث قوم دون قوم، كأن يكون ضابطا لحديث أهل بلدة دون بلدة، أو أنه ممن له أحاديث منكرة.

5. الشذوذ، كما قال رحمه الله: (وأما ما رواه عمار الذهبي عن عبد الرحمن بن القاسم[2] عن أبيه[3] عن عائشة[4] رضي الله عنها قالت: ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حجنا بقرة،

---

[1] المصدر السابق (90/2)

[2] عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبو محمد المدني ثقة جليل قال ابن عيينة كان أفضل أهل زمانه من السادسة مات سنة ست وعشرين وقيل بعدها. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٩٨١.

[3] القاسم ابن محمد ابن أبي بكر الصديق التيمي ثقة أحد الفقهاء بالمدينة قال أيوب ما رأيت أفضل منه من كبار الثالثة مات سنة ست ومائة على الصحيح. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٥٤٨٩.

[4] عائشة بنت أبي بكر الصديق أم المؤمنين [الحميراء] أفقه النساء مطلقا وأفضل أزواج النبي ﷺ إلا خديجة ففيهما [ففيها] خلاف شهير ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٨٦٣٣.

أخرجه النسائي[1] أيضاً فهو شاذ مخالف لما تقدم)[2]. ولا شك أن الراوي الذي يقبل حديثه لربما وقع في مخالفة الثقات الذين هم أوثق منه، فرد حديثه هذا وحفظت أحاديثه التي لم تخالفهم، وهذا مما لا بد منه، فإن من المعروف أن الخبر إذا أتى من راويين وكان كل راو ينقله بشكل مختلف عن الآخر، فإن ناقل الخبر الأوثق هو الذي يقبل منه خبره، والناقل الأقل ضبطاً يرد حديثه ويوسم بأن حديثه شاذ، خالف من هو أوثق منه فلا يقبل.

6. العلة، كما قال رحمه الله: (وأخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات، ولكنه أعل بالإرسال)[3]. والعلة في الحديث من الأمور الخفية التي تخفى على الكثير، فلو كان رواة الحديث كلهم ثقات كما قال رحمه الله، ولكن هناك انقطاع لم يتفطن له الكثير، ولم يدرون أن هناك من لم يسمع ممن قبله، كما قال: أعل بالإرسال. فالإرسال انقطاع بين راويين في السند، مع أن كل الرواة المذكورين ثقات، ولكن تخللهم انقطاع، فكانت علة تقدح في صحة الحديث ويرد بسببه.

وقد أجمل الحافظ رحمه الله كل ما سبق في سببين وهما:

1. (إما أن يكون لسقط من إسناد.
2. أو طعن في راو)[4].

---

[1] النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، السنن الكبرى، حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠١ م، كتاب المناسك، باب النحر عن النساء، (٢٠٥/٤).

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (450/4)

[3] المصدر السابق (375/9)

[4] ابن حجر، نزهة النظر، ص97.

ولا تعارض بين التقسيمين، لأن ما ذكرناه استنادا على أقوال صديق حسن خان مفصلاً، ومنها ما يرجع إلى طعن في الإسناد، ومنها ما يرجع إلى طعن في الراوي، وقد أجمل الحافظ رحمه الله الأسباب بأنها ترجع إلى هذين السببين.

وهنا كذلك يطلق العلامة صديق حسن خان رحمه الله أحياناً أحكامه على الإسناد أو الحديث بالضعف بألفاظ مفصلة كما سيأتي في المطالب القادمة، وأحياناً بألفاظ مجملة ومتنوعة، وكما سبق أنه إذا حكم على الإسناد فإنه ليس حكما على الحديث، ومما قاله مجملاً:

- (واحتجوا فيه بحديث جاء من ثلاث طرق، أحدها موصول عن ابن مسعود[1] أخرجه الطحاوي[2]، لكن إسناده ضعيف، قاله أحمد وغيره)[3]. فهنا حكم رحمه الله على الإسناد فقط ولم يحكم على الحديث، لأنه قد يأتي بأسانيد صحيحة أو حسنة فيكون الحديث معمولا به، تقوم به الحجة ويصح به الاستدلال.
- (ويؤيده ما في مسند أحمد من حديث ابن عباس: أن المقوقس أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قدحاً من زجاج، لكن في إسناده مقال كما نبه عليه في الفتح[4])[5].

---

[1] عبد الله بن مسعود بن غافل بمعجمة وفاء ابن حبيب الهذلي أبو عبد الرحمن من السابقين الأولين ومن كبار العلماء من الصحابة مناقبة جمة وأمره عمر على الكوفة ومات سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٦١٣.

[2] أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزدي الطحاوي، أبو جعفر: فقيه انتهت إليه رياسة الحنفية بمصر. ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفيا. ورحل إلى الشام سنة ٢٦٨ هـ فاتصل بأحمد بن طولون، فكام من خاصته، وتوفي بالقاهرة. وهو ابن أخت المزني. توفي عام ٣٢١هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (٢٠٦/١).

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (604/1)

[4] لم يجدها الباحث في المصدر.

[5] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (570/1)

- (وأما حديث ((لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)) فضعيف أخرجه الدارقطني[1] من حديث جابر)[2]. وهنا حكم رحمه الله على الحديث وليس على الإسناد، فالحديث عند صديق حسن خان رحمه الله حديث ضعيف لا يصح العمل به على حكمه رحمه الله، فقوله: (وأما حديث ((لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد)) فضعيف) ولم يقل وأما إسناد حديث، وبهذا يكون الحديث ضعيفاً.
- (والحاصل أن جميع الأحاديث الصحيحة ليس فيها إلا ضربة واحدة للوجه والكفين فقط، وجميع ما ورد في الضربتين، أو كون المسح إلى المرفقين لا يخلو من ضعف يسقط به عن درجة الاعتبار، ولا يصلح العمل عليه)[3]. وأما هنا فقد وضع صديق حسن خان رحمه الله قاعدة في الحديث الضعيف، وهي أن كل حديث أتى في التيمم تزيد فيه الضربات عن ضربة واحدة أو أن عند المسح على اليد يصل المسح إلى المرفقين، فإنه حديث ضعيف، وهذا حكم بالضعف على أحاديث كثيرة ومتعددة، ووضعها قاعدةً رحمه الله، وهذا يدل أنه استقرأ أحاديث الباب أو أنه وقف على هذه القاعدة عند أحد العلماء رحمهم الله، فقال بها وحكم بها.
- (رواه الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعاً لكن إسناده ضعيف جداً)[4]. وهذا الحكم على الإسناد يختلف عن غيره مما سبق، أنه لا يتقوى إسناده ولا يرتقي إلى درجة الحسن لغيره، فالحديث

---

[1] الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ، كتاب الصلاة، باب الحث لجار المسجد على الصلاة فيه إلا من عذر، (٢٩٢/٢).

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (96/2)

[3] المصدر السابق (101/2)

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (514/6)

الذي إسناده ضعيف جدا فإن ضعفه كبير ولا يمكن تقويته، وأما ما كان ضعيفا فإنه قد يتقوى بأسانيد أخرى.

وقد يكون الحديث ضعيفاً جدا ولا يتقوى ولكن قد يكون الحديث صحيحا ولكن من إسناد آخر، ومع ذلك فإنه لا يقوي ذلك الإسناد الأول.

- (ولم يصح من هذه الأحاديث شيء وفي أسانيدها من هم في الضعف في أسفل مراتبه)[1]. وهذا كسابقه من قبل وأنها قاعدة، بل ذكر السبب بهذا الحكم، وهو وجود الضعفاء ضعفا كبيرا في أسانيد الباب، مما كان وجودهم سببا في رد الحديث واستنكاره، فلا يرتقي حديثهم بل يضرب عنه الذكر بين الأسانيد الصحيحة، ويذكر في أمثلة الأحاديث الواهية.

ويتضح لنا من أحكام صديق حسن خان أنه يرى أن للحديث الضعيف مراتب كما هو للحديث الصحيح والحسن، فقد ذكر أن الضعيف قد يكون ضعيفاً جدا، وقد يكون في إسناد الحديث من هو في أسفل مراتب الضعيف، مما يدل أنه ربما أتى راو لا يكون ضعفه كبيراً ويأتي عاضد له من أسانيد أخرى يعضد حديثه ويقويه ويرقيه.

الفرع الأول: المعلق والمرسل

وأول الأسباب التي يذكرها الباحث في أفرع الخبر المردود هو الحديث المعلق والحديث المرسل، وقد ذكرهما مقترنين، لأنهما متشابهين في سبب الضعف، وسيأتي إن شاء الله معنى كل منهما.

تعريف المعلق:

[1] المصدر السابق (175/9)

لغة: (العين واللام والقاف أصل كبير صحيح يرجع إلى معنى واحد، وهو أن يناط الشيء بالشيء العالي ثم يتسع الكلام فيه والمرجع كله إلى الأصل الذي ذكرناه)[1].

اصطلاحاً: (ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد)[2].

وقد قال صديق حسن خان رحمه الله: (وزاد ابن المبارك[3] عن فليح: أراه يعني: الذنب، ذكره المصنف –يعني البخاري– تعليقاً في باب: من يدخل قبر المرأة)[4]. وعند الرجوع إلى صحيح البخاري، نجد البخاري رحمه الله حذف إسناده إلى ابن المبارك، وفي الغالب أنه حذف شيخه لأن ابن المبارك من طبقة شيوخ شيوخه رحمهم الله[5]. وكذلك في قوله: (وهذا الحديث[6] لم يسنده البخاري[7]، بل علقه وقد وصله أبو ذر الهروي[8] في روايته)[9].

---

[1] أحمد بن فارس بن زكريا، مقاييس اللغة، دار الحديث القاهرة، 2008م، ص601.

[2] ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري، دار السلام الرياض، الطبعة الأولى 2000م، ص21

[3] عبد الله ابن المبارك المروزي مولى بني حنظلة ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير من الثامنة مات سنة إحدى وثمانين وله ثلاث وستون. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٣٥٧٠.

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (575/3)

[5] البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، دار ابن كثير، بيروت، الطبعة الأولى 2002م، ص323.

[6] وهو: قال مالك: أخبرني زيد بن أسلم، أن عطاء بن يسار، أخبره أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: " إذا أسلم العبد فحسن إسلامه، يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص: الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مائة ضعف، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها "

[7] البخاري، صحيح البخاري ص20.

[8] الهروي، عبد الله بن أحمد بن محمد الهروي، أبو ذر: حافظ للحديث، من علماء المالكية، أصله من هراة. قام برحلة واسعة وجاور بمكة أكثر من ٣٠ سنة ومات بها. له تصانيف. توفي عام ٤٣٥هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (٦٦/٤).

[9] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (277/1)

فهنا يتضح أن الحديث المعلق هو أن يقوم العالم بحذف شيخه الأول أو شيخين أو أكثر ويذكر الحديث مباشرة، فقد يذكر العالم الحديث معلقاً لأغراض هو يريدها أو أن الحديث الذي علقه لا يدخله في شرط كتابه، أو أن الحديث الذي علقه ذكره في ترجمة الباب فلا يكون داخلاً في شرط كتابه، وقد كثر ذلك عند الإمام البخاري رحمه الله تعالى، حتى ألف الحافظ ابن حجر كتاباً ووصل كل الأحاديث التي علقها البخاري رحمه الله تعالى أو غالبها وسماه (تغليق التعليق)، فقد قال صديق حسن خان رحمه الله: (وله أيضا تغليق التعليق ذكر فيه تعليق أحاديث الجامع المرفوعة وآثاره الموقوفة والمتابعات ومن وصلها بأسانيدها إلى الموضع المعلق، وهو كتاب حافل عظيم النفع في بابه، لم يسبقه إليه أحد، ولخصه في مقدمة الفتح فحذف الأسانيد ذاكرا من خرجه موصولا.

وقرظ عليه العلامة المجد صاحب القاموس[1]، قيل: هو أول تأليفه، أوله: الحمد لله الذي من تعلق بأسباب طاعته فقد أسند أمره إلى العظيم ... الخ. قال: تأملت ما يحتاج إليه طالب العلم من شرح البخاري فوجدته ثلاثة أقسام:

الأول: في شرح غريب ألفاظه وضبطها وإعرابها.

الثاني: في صفة أحاديثه وتناسب أبوابها.

الثالث: وصل الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة المعلقة وما أشبه ذلك من قوله تابعه فلان ورواه فلان.

[1] محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم بن عمر، أبو طاهر، مجد الدين الشيرازي الفيروزآبادي: من أئمة اللغة والأدب. ولد بكارزين (بكسر الراء وتفتح) من أعمال شيراز. وانتقل إلى العراق، وجال في مصر والشام، ودخل بلاد الروم والهند. ورحل إلى زبيد (سنة ٧٩٦ هـ فأكرمه ملكها الأشرف إسماعيل وقرأ عليه، فسكنها وولي قضاءها. وانتشر اسمه في الآفاق، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، وتوفي في زبيد. توفي عام ٨١٧هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (١٤٦/٧).

فبان لي أن الحاجة إلى وصل المنقطع ماسة فجمعت وسميته تغليق التعليق؛ لأن الأسانيد كانت كالأبواب المفتوحة فغلقت انتهى. وفرغ من تأليفه سنة سبع وثمانمائة، لكن قال في انتقاضه أنه كمل سنة أربع وثمانمائة ولعل ذلك تاريخ التسويد)[1].

وهذا التعليق عند البخاري ليس معناه أن الحديث ضعيف مباشرة، لأن الحديث الذي لا يعرف سنده الذي يدرس الأسانيد أو يكون بعض سنده محذوفاً، يكون كل رواته الذي حذفهم العالم من السند من قبيل المجهولين، لا يعرف حالهم ولا يعرف عينهم، فكان الحديث ضعيفا حتى يعرف من هؤلاء الذين أسقطهم العالم من السند، وأحيانا يظهر الذين سقطوا ويظهر أنهم ثقات فيصح بهم الحديث، وأحيانا يظهرون بأنهم ضعفاء أو بعضهم ضعيف، فيكون الحديث بهم ضعيفاً، ولذلك كان الحديث ضعيفا حتى يظهر السند.

والتعريف الذي نقله الباحث يدل عليه تقريرات العلامة صديق حسن خان وهو تقرير أهل العلم من قبله.

أقسام الحديث المعلق:

كما سبق فإن الحديث المعلق يكون له عدة صور وأقسام، فإن الراوي قد يحذف من سند الحديث في الحديث المعلق:

1. شيخه فأكثر.
2. الرواة إلى التابعي.
3. الرواة إلى الصحابي.
4. الرواة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

[1] صديق حسن خان، الحطة في ذكر الصحاح الستة، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الاولى 1985م، ص192.

ولم أجد فيما ذكره صديق حسن خان في شرحه غير النوع الأولى، وهو ما سبق، ولكن لا شك أنه يقرر باقي الأقسام والصور فإن ذلك موجود في صحيح البخاري رحمه الله وغيره. ويرى ابن الصلاح[1] رحمه الله أن التعليق إما أن يكون:

1. إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
2. أو إلى الصحابي.
3. أو إلى التابعي.
4. أو إلى شيوخ شيوخ المصنف.

تعريف المرسل:

وأما الحديث المرسل فإنه يقابل الحديث المعلق، وتعريف الحديث المرسل:

لغة: (من الإرسال: التسليط، والإطلاق، والإهمال)[2].

اصطلاحاً: (هو ما سقط من آخره من بعد التابعي)[3].

ففي حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم البيت دعا في نواحيه كلها، ولم يصل حتى خرج منه، فلما خرج ركع ركعتين في قبل الكعبة وقال: ((هذه القبلة)). قال صديق حسن خان رحمه الله: (ورواية بلال المثبت أرجح من نفي ابن عباس هذا، لاسيما أن ابن عباس لم يدخل، وحينئذ فيكون مرسلاً؛ لأنه أسنده عن غيره ممن دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم

[1] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص69.

[2] الفيروز آبادي، معجم القاموس ص507.

[3] ابن حجر، نزهة النظر ص100.

الكعبة، فهو مرسل صحابي)[1]. فهنا ابن عباس حذف الرجل الذي أخبره ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة. فكان الحديث مرسلا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيروي العالم الحديث بسنده ولكن في نهاية الحديث يحذف رجلاً أو أكثر ويأتي بالرواية بعدها، وهذا الإسقاط للراوي قد يؤدي إلى ضعف الحديث غالباً، لأن العلة هي خفاء حال الراوي، فإذا خفي حال الراوي عن الباحث عن صحة الحديث فإنه لا يستطيع أن يحكم عليه بالصحة إلا أن يعرف بعد البحث والتحري عن حاله.

أقسام الحديث المرسل:

لم يتوصل الباحث إلى أقسام الحديث المرسل بنصه عند العلامة صديق حسن خان ولكن الذي توصل له من خلال شرحه وتقريراته، هو أن الحديث المرسل ينقسم إلى قسمين:

1. مرسل الصحابي، وهو الحديث الذي أسقط الصحابي في سنده صحابيا آخر وروى الحديث مباشرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومثاله ما سبق. فإن الصحابي قد يروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث، وهذه الأحاديث لم يشهدها، أو أخذها من غيره من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، فيروي ما لم يره أو ما لم يسمعه، فيكون الحديث بذلك حديثا مرسلا، فمثلا: الأحاديث التي رواها صغار الصحابة كابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو بمكة، أو ما حصل له صلى الله عليه وآله وسلم من تعذيب قريش أو غير ذلك فإن ذلك جزما لم يشهده ابن عباس رضي الله عنهما، وإنما أخذه عن غيره من الصحابة كأبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم أجمعين، فهذا الحديث رواه ابن عباس وأسقط الواسطة التي بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فيكون بذلك الحديث مرسلا.

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (190/2)

2. مرسل غير الصحابي، وهو الحديث الذي يرويه غير الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة وقد أسقط الرواة الذين هم بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقد قال صديق حسن خان رحمه الله: (في طريق مكة كما في الموطأ من حديث زيد بن أسلم مرسلاً)[1]. وهو الحديث الذي رواه الإمام مالك عن زيد بن أسلم، أنه قال: (عرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة بطريق مكة، ووكل بلالا أن يوقظهم للصلاة، فرقد بلال ورقدوا، حتى استيقظوا وقد طلعت عليهم الشمس...) [2]. فهنا روى زيد بن أسلم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة بغير ذكر الصحابي، وزيد هو مولى عمر رضي الله عنه وهو من العلماء الثقات ولكنه كان يرسل الحديث، وهذا الحديث الذي رواه زيد عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابد أن يكون له صحابي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن ربما يكون بين زيد بن أسلم رحمه الله وبين الصحابي رجل لا يدرى ما حاله، وهذا الذي يعلل الحديث ويوهيه ويجعل الباحثين يبحثون عن هذا الرجل الذي أضمر ولم يذكر، فإن وجدوه ووصلوا الإسناد بحثوا عن حاله، وإن لم يجدوه بقي الحديث مرسلا وفي حكم المردود، وهذا هو النوع الثاني من الحديث المرسل.

حكم الحديث المرسل:

استنادا على تقسيم الحديث المرسل إلى قسمين، مرسل الصحابي ومرسل غير الصحابي، فإن حكم الحديث الذي يرسله الصحابي يختلف عن حكم الحديث الذي يرسله غير الصحابي، فينقسم حكم الحديث المرسل إلى قسمين:

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (105/2)

[2] مالك بن أنس، الموطأ، دار الغرب العربي، بيروت، الطبعة الثانية 1997م، (46/1)

1. حكم مرسل الصحابي:

الحديث الذي يرسله الصحابي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه من الأحاديث التي تقبل ولا يكون هذا الإرسال علة أو قدحا في صحة الحديث، لأن الصحابي عندما أسقط ذكر الصحابي الآخر فإنه أسقط ذكر راو ثقة لا يحتاج الباحث أن يبحث عن حاله، لأن الصحابة كلهم عدول وما رووه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه يقبل بغير بحث عن حال هذا الصحابي رضي الله عنه، وقد نقل صديق حسن خان رحمه الله الاتفاق على قبول مرسل الصحابي فقال: (اتفقوا على الاحتجاج بمرسل الصحابي إلا ما تفرد به أبو إسحاق الإسفراييني[1])[2]؛ فالصحابة كلهم عدول، فلو حذف الصحابي من روى عنه من الصحابة فإنه لا يضر في صحة الحديث شيئاً. وقال بعد أن أورد حديث ((إن العبد إذا سبقت له من الله منزلة فلم يبلغها بعمل، ابتلاه الله في جسده أو ولده أو ماله ثم يصبره على ذلك حتى يبلغ تلك المنزلة)): (رواه أحمد وأبو داود[3] ورجاله ثقات إلا أن خالدا لم يرو عنه غير ابنه محمد وأبوه اختلف في اسمه، لكن إبهام الصحابي لا يضر)[4]. وقال في موضع آخر: (محكوم بوصله عند الجمهور)[5]. وهذا لربما كان مما ينتقد على أبي إسحاق الإسفراييني، لأنه بقوله هذا يفهم منه أن من الصحابة من لا يعد من

[1] إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران، أبو إسحاق: عالم بالفقه والأصول. كان يلقب بركن الدين، قال ابن تغري بردي: وهو أول من لقب من الفقهاء. نشأ في أسفرايين (بين نيسابور وجرجان) ثم خرج إلى نيسابور وبنيت له فيها مدرسة عظيمة فدرس فيها، ورحل إلى خراسان وبعض أنحاء العراق، فاشتهر. توفي عام:٤١٨هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (٦١/١).

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (149/2)

[3] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الجنائز، باب الأمراض المكفرة للذنوب، (٣٠٢/٢).

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (224/9)

[5] المصدر السابق (94/1)

العدول، وهذا قول لا يقبل، ويرد عليه، وقد رد عليه الحافظ رحمه الله في نكته فيما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وذكر العلامة صديق حسن خان رحمه الله في آخر شرح حديث عمر[1] رضي الله عنه أنه قال: (كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم – ينزل يوما، وأنزل يوما – فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك...)، وقال رحمه الله أن فيه: (العمل بمراسيل الصحابة)[2]. لأن عمر رضي الله عنه قد يكون قد أخبر الناس وعلمهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مما أخذه عن جاره الذي كان يتناوب معه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك العكس فإن جاره سيكون قد علم الناس وأخبرهم مما أخذه عن عمر رضي الله عنهما ولم يذكر كل منهما الواسطة للناس لأن العدالة قد قامت فيهم ولا يكون ذكر الواسطة في حالهم من الأمور الضرورية، بخلاف من بعدهم فإنه لابد أن تذكر الواسطة.

2. حكم مرسل غير الصحابي:

هذا هو القسم الذي يؤثر في صحة الحديث وضعفه، فإن الراوي من غير الصحابة إذا أسقط شيخه فإن الحديث يكون من الخبر المردود إلا أن يدري من الذي سقط ثم ما حاله، وهذا هو ظاهر قول صديق حسن خان رحمه الله تعالى أنه يرى ضعف هذا القسم، فقال: (فمن يرى المرسل حجة، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في طائفة، والإمام أحمد في المشهور عنه فحجتهم المرسل المذكور، ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعي وجمهور المحدثين، فباعتضاد كل من الموصول والمرسل بالآخر، وحصول القوة من الصورة

[1] عمر ابن الخطاب ابن نفيل بنون وفاء مصغر ابن عبد العزى ابن رياح بتحتانية ابن عبد الله ابن قرط بضم القاف ابن رزاح براء ثم زاي خفيفة ابن عدي ابن كعب القرشي العدوي [يقال له: الفاروق] أمير المؤمنين مشهور جم المناقب استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وولي الخلافة عشر سنين ونصفا. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٤٨٨٨.

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (396/1)

المجموعة. قال في فتح الباري: وهذا مثال لما ذكره الشافعي[1] من أن المرسل يعتضد بمرسل آخر، أو مسند)[2].

وكذلك قوله: وفيه: (((ففتح لي باب من السماء ورأيت النور الأعظم وإذا دونه حجاب رفرف الدر والياقوت))[3] ورجاله لا بأس بهم إلا أن الدارقطني ذكر له علة تقتضي إرساله)[4]. وفي حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إن العبد إذا لعن شيئا صعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها، ثم تهبط إلى الأرض فتغلق أبوابها دونها، ثم تأخذ يمينا وشمالا، فإذا لم تجد مساغا رجعت إلى الذي لعن، فإن كان لذلك أهلا وإلا رجعت إلى قائلها)). قال رحمه الله: (وأخرجه أبو داود[5] والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات، ولكنه أعل بالإرسال)[6]. فظاهر نقل العلامة صديق حسن خان وذكر أن المرسل علة في الحديث فإنه يظهر أنه ممن يرى ضعف الحديث المرسل إذا لم يكن من مرسل الصحابي.

وقال ابن الصلاح: (ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر)[7]. ولعل المقصود هنا أنه جاء من طريق آخر موصول وغير معل بالإرسال.

---

[1] محمد ابن إدريس ابن العباس ابن عثمان ابن شافع ابن السائب ابن عبيد ابن عبد يزيد ابن هاشم ابن المطلب المطلبي أبو عبد الله الشافعي المكي نزيل مصر رأس الطبقة التاسعة وهو المجدد لأمر الدين على رأس المائتين مات سنة أربع ومائتين وله أربع وخمسون سنة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٥٧١٧.

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (184/2)

[3] أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، العظمة، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ذكر الملائكة الموكلين في السموات والأرضين، (٧٨٦/٢).

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (525/7)

[5] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الأدب، باب في اللعن، (٣٠٢/٢).

[6] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (375/9)

[7] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص53.

وذكر ابن حجر في نكته[1] الخلاف في ذلك أقوالاً وهي مختصراً:

1. الرد مطلقا حتى لمراسيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم وحكي ذلك عن الأستاذ أبي إسحاق الاسفرائيني. وظن قوم أنه تفرد بذلك، واحتجوا عليه بالإجماع، وليس بجيد لأن القاضي أبا بكر الباقلاني[2] قد صرح في التقريب بأن المرسل لا يقبل مطلقا حتى مراسيل الصحابة. وأن مأخذه – أي الإسفرائيني– في ذلك احتمال كون الصحابي رضي الله تعالى عنه أخذه عن تابعي. وجوابه: أن الظاهر فيما رووه أنهم سمعوه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من صحابي سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما روايتهم عن التابعي فقليلة نادرة، فقد تتبعت وجمعت لقلتها.
2. القبول مطلقا في جميع الأعصار والأمصار.
3. قبول مراسيل الصحابة رضي الله تعالى عنهم فقط ورد ما عداها مطلقا. قال ابن حجر: وهو الذي عليه عمل أئمة الحديث. واحتجوا بأن العلماء قد أجمعوا على طلب عدالة المخبر، وإذا روى التابعي عمن لم يلقه لم يكن بد من معرفة الواسطة، ولم يتقيد التابعون بروايتهم عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم بل رووا عن الصحابة وغيرهم، ولم يتقيدوا بروايتهم عن ثقات التابعين بل رووا عن الثقات والضعفاء، فهذه النكتة في رد المرسل. وقد فتشت كثيرا من المراسيل فوجدت عن غير العدول؛ فمن أين يصح حكم على الراوي أنه لا يرسل إلا عن ثقة عنده على الإطلاق.

الفرع الثاني: المعضل والمنقطع

---

[1] ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، مكتبة الفرقان عجمان، الطبعة الثالثة 2008م، (2/-33 34).

[2] محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام. انتهت اليه الرياسه في مذهب الأشاعرة. ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها. كان جيد الاستنباط، سريع الجواب. وجهه عضد الدولة سفيرا عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها. توفي عام ٤٠٣هـ. انظر: الزركلي، الأعلام. (١٧٦/٦).

وبعد فرع المعلق والمرسل يأتي المنقطع والمعضل، فإن الفرع الأول يتركز في بداية السند وفي نهايته، وأما هذا الفرع فإنه كما سيأتي يتركز في وسط السند بهذا الاسم، وهو من أسباب ضعف الحديث كذلك.

تعريف المنقطع:

لغة: من القطع.

اصطلاحاً: هو الحديث الذي يكون فيه الساقط (باثنين غير متواليين، في موضعين مثلا، وكذا إن سقط واحد، فقط، أو أكثر من اثنين، لكن، يشترط عدم التوالي)[1].

وهذا يتضح جليا من الأمثلة الكثيرة التي ذكرها صديق حسن خان رحمه الله في شرحه، ومن ذلك قوله:

- (وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء، وذلك فيما أخرجه أبو داود[2] وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء[3] رضي الله عنه، رفعه: ((إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم، فأحسنوا أسماءكم)) ورجاله ثقات إلا أن في سنده انقطاعاً بين عبد الله بن أبي زكريا عن أبي الدرداء فإنه لم يدركه)[4]. فعلى هذا يكون عبدالله أخذ الحديث من رجل آخر، ولم يتلقى الحديث من أبي الدرداء مباشرة، ورد أهل العلم الحديث الذي يأتي بهذا الانقطاع، لأن الرجل الذي بين الراويين ليس معروفاً، ولا يقبل الحديث لأن الرجل بهذا قد يكون ممن لا يؤخذ منه الحديث، فقد يكون وضاعا

---

[1] ابن حجر، نزهة النظر ص220.

[2] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الأدب، باب في تغيير الأسماء، (٢٨٧/٤).

[3] عويمر ابن زيد ابن قيس الأنصاري أبو الدرداء مختلف في اسم أبيه وأما هو فمشهور بكنيته وقيل اسمه عامر وعويمر لقب صحابي جليل أول مشاهده أحد وكان عابدا مات في أواخر خلافة عثمان وقيل عاش بعد ذلك. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٥٢٢٨.

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (423/9)

كذابا متروكا، وما شابه من هذه الأحكام على الراوي، فإن كان كذلك رُد الحديث ولا شك، بهذا قرر العلماء بأن لا يؤخذ الحديث مادام الرجل مجهولاً.

- (فسمع آخر الحديث ولم يسمع أوله، لكنه منقطع لأن مكحولا[1] لم يسمع من عائشة)[2]. وهذا كذلك من الأمثلة على الحديث المنقطع الذي جعل في السند قادح يقدح في صحة الحديث.

حكم الحديث المنقطع:

مما قاله صديق حسن خان رحمه الله، فإنه يرى ضعف الحديث المنقطع، وذلك مما يأتي:

1. لم يحقق شرطا من شروط الحديث المقبول الخمسة، وهو الاتصال في سنده، فقد قال العلامة صديق حسن خان رحمه الله تعالى في تعليقه على كلام الزبيدي رحمهما الله: (ولا أذكر من الأحاديث إلا ما كان مسنداً) قال رحمه الله: (وهو ما اتصل سنده من راويه إلى منتهاه رفعاً ووقفاً، وهو والمتصل بمعنى، وهذا القسم من الأحاديث أرجح وأصح وأثبت وأولى ما يحتج به من السنة المطهرة)[3]. فبهذا الشرط يأتي تقرير العلامة صديق حسن خان رحمه الله بأن الحديث الذي لم يتصل سنده من بدايته إلى منتهاه فإنه لم يحقق شروط الحديث الصحيح المقبول، والحديث المنقطع فيه قادح في شرط من شروطه، وهو الاتصال في سنده، فبهذا يكون قول العلامة صديق حسن خان رحمه الله في هذا النوع من الأحاديث الضعف، وعدم القبول.
2. أنه صرح بهذا الحكم في أقواله، ومن ذلك أنه قال:

---

[1] هو مكحول الشامي أبو عبد الله ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور من الخامسة مات سنة بضع عشرة ومائة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٦٨٧٥.

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (390/6)

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (66/1)

- (وقد ورد الأمر بتحسين الأسماء، وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء، رفعه: ((إنكم تدعون يوم القيامة بأسمائكم وأسماء آبائكم، فأحسنوا أسماءكم)) ورجاله ثقات إلا أن في سنده انقطاعاً بين عبد الله بن أبي زكريا عن أبي الدرداء فإنه لم يدركه)[1].

فاستثنائه الانقطاع من قوله: (وجاله ثقات) يدل أن الحديث عنده مازال في قبيل الحديث المردود ماله يقف على سند آخر يكون فيه الإسناد متصلاً، فالحديث الذي يكون رجاله ثقات ولم يكون الإسناد منقطع يكون صحيحا مقبولاً.

- في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((ما من مولود إلا يولد على الفطرة، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء ؟ ثم يقول أبو هريرة[2] رضي الله عنه: ﴿فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الآية)) قال رحمه الله: (وهذا الحديث منقطع؛ لأن ابن شهاب لم يسمع من أبي هريرة، بل لم يدركه، ولم يذكره المصنف للاحتجاج، بل لاستنباطه منه ما سبق من الحكم)[3].

---

[1] المصدر السابق (423/9)

[2] أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل حافظ الصحابة اختلف في اسمه واسم أبيه قيل عبد الرحمن ابن صخر وقيل ابن غنم وقيل عبد الله ابن عائذ وقيل ابن عامر وقيل ابن عمرو وقيل سكين ابن ودمة [ودمة، وقيل] ابن هانئ وقيل ابن مل وقيل ابن صخر وقيل عامر ابن عبد شمس وقيل ابن عمير وقيل يزيد ابن عشرقة وقيل عبد نهم وقيل عبد شمس وقيل غنم وقيل عبيد ابن غنم وقيل عمرو ابن غنم وقيل ابن عامر وقيل سعيد ابن الحارث هذا الذي وقفنا عليه من الاختلاف في ذلك ونقطع بأن عبد شمس وعبدنهم غير بعد أن أسلم واختلف في أيها أرجح فذهب كثيرون إلى الأول وذهب جمع من النسابين إلى عمرو ابن عامر مات سنة سبع وقيل سنة ثمان وقيل تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٨٤٢٦.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (32/4)

- أنه يوافق الحافظ ابن حجر رحمه الله بأن الانقطاع سبب لضعف الحديث؛ حيث قال رحمه الله: (قال في الفتح: وهي زيادة صحيحة، إلا أن عاصماً لم يسمعها من أنس[1])[2].

وبذلك فقد وافق صديق حسن خان رحمه الله كثيراً ممن قبله من علماء هذا الفن بأن هذا القسم من هذا الحديث يُحكم بضعفه، ومنهم الحافظ ابن حجر رحمه الله حيث جعل الحديث المنقطع قسما من أقسام الحديث المردود[3].

وكما سبق أن الحديث قد يرتقي إلى من الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره، ومن الضعيف إلى الحسن لغيره، فإن صديق حسن خان رحمه الله يرى أن الحديث المنقطع قد يتقوى ما لم يكن ضعفه شديدا، ويصلح أن يتابع ويتقوى بالشواهد والمتابعات، فقال رحمه الله: (وحديث أبي قتادة[4]: أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة، لكن في سنده انقطاع، وذكر له البيهقي شواهد ضعيفة إذ ضمت قوي الخبر)[5] فهذا الحديث كان من الأحاديث الضعيفة التي قد تتقوى وترتقي إلى الحسن لغيره، وقد أتت معه أحاديث أخرى تعضضه وتقويه، وترفعه من درجة الحديث المردود الضعيف إلى درجة الحديث المقبول الحسن لغيره.

تعريف المعضل:

---

[1] ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (84/4)

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (587/4)

[3] ابن حجر، نزهة النظر ، ص102.

[4] أبو قتادة الأنصاري هو الحارث ويقال عمرو أو النعمان ابن ربعي بكسر الراء وسكون الموحدة بعدها مهملة ابن بلدمة بضم الموحدة والمهملة بينهما لام ساكنة السلمي بفتحتين المدني شهد أحدا وما بعدها ولم يصح شهوده بدرا ومات سنة أربع وخمسين وقيل سنة ثمان وثلاثين والأول أصح وأشهر. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٨٣١١.

[5] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (384/2)

لغة: (العضل جمع عضلة الساق، وكل لحمة مجتمعة ممتلئة مكتنزة في عصبة فهي عضلة. وداء عضال وأمر عضال أي: شديد أعيا الأطباء. وأعضلني فلان: أعياني أمره. وقد أعضل الأمر: اشتد واستغلق. وأمر معضل: لا يهتدى لوجهه. والمعضلات: الشدائد)[1].

اصطلاحاً: هو الحديث الذي فيه سقط، (إن كان باثنين فصاعدا مع التوالي فهو المعضل)[2].

وهذا نستنتجه من وصف صديق حسن خان رحمه الله بعض الأسانيد بهذا المصطلح، كما قال: (في المراسيل لأبي داود عن مقاتل بن حيان[3]: أن الصلاة حينئذ كانت قبل الخطبة، فإن ثبت زال الإشكال، لكنه مع شذوذه معضل)[4]. وعند الرجوع إلى سند أبي داود رحمه الله في كتابه: قال مقاتل بن حيان: (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الجمعة قبل الخطبة مثل العيدين...)[5]. وهنا نرى أن مقاتل بن حيان روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة، ومقاتل من الذين رووا عن كبار التابعين ولم يدركوا الصحابة[6]، فهو بذلك على الأقل أسقط من السند اثنين على التوالي، وقد يزيدون، فأطلق صديق حسن خان رحمه الله على هذا النوع من الأسانيد اسم: المعضل.

ولكن قد يُعارض العلامة صديق حسن خان رحمه الله بأن هذا الصنف من الأحاديث يطلق عليه الحديث المرسل، وهو أن يروي الراوي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة، وهو لم يلقه ولم

---

[1] الرازي، مختار الصحاح، ص٢١١.

[2] ابن حجر، نزهة النظر ص102.

[3] مقاتل ابن حيان النبطي بفتح النون والموحدة أبو بسطام البلخي الخزاز بمعجمة وزاءين منقوطتين صدوق فاضل أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعا كذبه وإنما كذب الذي بعده من السادسة مات قبيل الخمسين بأرض الهند. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، رقم ٦٨٦٧.

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (197/3)

[5] أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، المراسيل، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨م ص١٠٥

[6] انظر: يوسف المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٣م، ٤٣٠/٢٨

يكن من الصحابة، وربما يكون العلامة صديق حسن خان رحمه الله ممن يرى بأن هذا الانقطاع الكبير يسمى معضلا ولو كان في آخر الإسناد، مع أن المشهور في كلام أهل العلم بأنه الحديث المرسل، وربما أطلق عليه هذا اللفظ للشبه الذي بينهما.

وقال العلامة صديق حسن خان رحمه الله: (ولمالك في المدونة: أول من خطب الناس في المصلى على منبر عثمان بن عفان من طين، بناه كثير بن الصلت، وهذا معضل وما في الصحيحين أصح)[1]. وكونه معضلاً لأن مالك رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة، ومالك رحمه الله من أتباع التابعين[2] وعلى هذا يكون قد أسقط اثنين من السند على التوالي او أكثر وعلى هذا يزيد وضوح معنى الحديث المعضل عند صديق حسن خان رحمه الله هو أن يسقط اثنان من السند على التوالي أو أكثر، ويتضح كذلك أنه يرى أن السقط لو كان في آخر السند فإنه يسمى معضلاً كذلك ولا يشترط أن يكون في وسط الإسناد.

وقال أيضاً رحمه الله: (وفي تاريخ مكة للأزرقي بسند معضل: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((لقد مر بفج الروحاء سبعون نبياً، تلبيتهم شتى، منهم يونس بن متى، وكان يونس يقول: لبيك فراج الكرب لبيك، وكان موسى يقول: لبيك أنا عبدك لديك لبيك، قال: وتلبية عيسى: أنا عبدك وابن أمتك بنت عبديك)))[3]. ولم يقف الباحث على هذا المصدر، ولكن اتضح لنا معنى الحديث المعضل بما سبق من الأمثلة.

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (237/3)

[2] انظر: يوسف المزي، تهذيب الكمال، ٩٢/٢٧

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (303/4)

ومع هذا فقد وافق الأئمة من قبله على هذا المقصود، فقد قال ابن الصلاح رحمه الله: (ومثاله: ما يرويه تابعي التابعي قائلا فيه: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)، وكذلك ما يرويه من دون تابعي التابعي: عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو عن أبي بكر وعمر وغيرهما، غير ذاكر للوسائط بينه وبينهم)[1]. فهنا فرق رحمه الله بين المنقطع وبين المعضل:

1. أن يكون السقط في المعضل أكثر من اثنين.
2. أن يكون السقط على التوالي.

وهذا ما ذكره صديق حسن خان سابقاً ووافق به الأئمة من قبله، رحم الله الجميع.

الفرع الثالث: المدلس

وبعد الحديث المنقطع والمعضل يأتي الحديث المدلس الذي هو يكون في سنده رجل يدلس في روايته، وهذا الأمر في كثير من الرواة، فيقوم الراوي بذكر رجل على أنه شيخه، والسامع لا يدري أن هذا الرجل الذي ذكره ليس هو الذي أخذ منه الحديث، ولكن طريقة إلقاء الراوي للحديث يوهم السامع بأنه أخذ منه الحديث، ولما ظهر هذا الأمر، اشترط أهل الحديث على من يدلس في حديثه بأن يقول كلمة تدل على سماعه من الرجل الذي يروي عنه، فلو قال مثلا: حدثنا، وهو لم يسمع منه لوقع في كبيرة الكذب، وحينئذ تسقط عدالته عند أهل الحديث فلا يؤخذ منه حديث.

تعريف المدلس:

[1] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص59.

لغة: دلس: (الدال واللام والسين أصل يدل على ستر وظلمة. فالدلس: دلس الظلام. ومنه قولهم :لا يدالس، أي: لا يخادع. ومنه التدليس في البيع، وهو أن يبيعه من غير إبانة عن عيبه، فكأنه خادعه وأتاه به في ظلام)[1].

اصطلاحاً: (المدلس بفتح اللام سمي بذلك لكون الراوي لم يسم من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به)[2].

وهذا هو التعريف الذي يظهر من قول صديق حسن خان رحمه الله ونقولاته، فقد قال في أول كتابه: (ثم أستخرج ثانيا ما يتعلق به غرض صحيح في ذلك الحديث من الفوائد المتنية والإسنادية من تتمات وزيادات وكشف غامض وتصريح مدلس بسماع ومتابعة سامع من شيخ اختلط قبل ذلك)[3]. فهنا يقول رحمه الله: (تصريح مدلس بسماع) أي أن الراوي إذا لم يصرح بسماعه عن شيخه كقوله: حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا ونحوه، فإن الرواية لا تقبل منه؛ لأنه لا يؤمن من أن تكون روايته عن شيخه فيها تدليس، ويوجد رجل مبهم ومجهول لم يذكره في سنده، أو أنه ليس له إسناد إليه أصلا ولكن ينقل قوله بلفظ يوهم السامعين من الطلاب أنه يرفع إسناده إليه، فلذلك كان مما يعين المدلس في تدليسه أمران:

1. أنه عاصر هذا الذي ينقل قوله ويوهم السامعين بأنه سمع منه روايته.
2. أنه يأتي بلفظ يوهم فيه السامعين بأنه سمع من الراوي ولم يسمع، ولا يكون قد كذب عليهم بلفظه، لأنه لم يصرح بسماعه تصريحا يؤدي إلى الكذب لو لم يسمع منه.

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، ص298.

[2] ابن حجر، نزهة النظر ص103.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (61/1)

وأيضاً مما يدل على خفاء التدليس في الأسانيد، وصعوبة معرفته إلا ممن وفقه الله ومكنه من معرفة هذا النوع من الروايات هو قوله رحمه الله: (وقد ذكر الشاذكوني أن في الحديث تدليساً، وقال: إنه لم يسمع في التدليس بأخفى منه)[1]. وكذلك قال رحمه الله: (وفي إسناده: رواية ثلاثة من التابعين بعضهم عن بعض، وهم: الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس، والثلاثة كوفيون فقهاء، وهذا أحد ما قيل فيه: إنه أصح الأسانيد، وأمن تدليس الأعمش بما وقع عند البخاري: حدثنا إبراهيم)[2]. فمن قوله (أمن) يدل على أن أمر التدليس خفي ويصعب على من لم يكن هذا الميدان ميدانه أن يكتشفه بسهولة. وكذلك قوله: (وما يخاف من تدليس أبي إسحاق فهو مأمون حيث ساقه البخاري في التفسير من طريق الثوري بلفظ عن أبي إسحاق سمعت البراء)[3]. فقد قال: (يخاف) وهذا يزيدنا بيانا بأن أمر التدليس صعب وكذلك يخاف منه، من خفائه ومن صعوبة معرفته، وأن المسلم قد يأخذ بالحديث على صحته الظاهرة، ولا يرى ضعفه من هذه الجهة، وأيضا قول صديق حسن خان رحمه الله فيه وصية طالب العلم بأن يحذر من تدليس أبي إسحاق في غير هذا الموضع، فلربما صحح حديثه في غير هذا الموضع ووقع في أمر تصحيح الحديث الذي فيه تدليس لم يكشف.

حكم الحديث المدلس:

يظهر من كلام صديق حسن خان رحمه الله أنه يرى أن التدليس يقدح في صحة الحديث، حيث أنه يقطع الإسناد، فإن الراوي إذا دلس في روايته فإنه يظهر للمتلقي أنه لقي من روى عنه، ويأخذ المتلقي ذلك، وفي الواقع أن الإسناد منقطع على أقل أحواله، وربما يصل إلى الإعضال، فمثلاً في قوله: (قال

---

[1] المصدر السابق (509/1)

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (255/1)

[3] المصدر السابق (269/1)

الحافظ ابن حجر: وهذه الزيادة صحيحة لا يطعن فيها؛ لجلالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع، وقد صرح بالتحديث فانتفى ما يخشى من تدليسه)[1]. لا يخفى على المحدثين مكانة وقدر ابن جريج رحمه الله ومع ذلك فقد كان يدلس ويرسل[2] وبتدليسه لا يقبل حديثه إلا إذا صرح بالتحديث عمن سمعه، فلو عنعن في روايته فإنها لا تقبل حتى يأتي ما يثبت سماعه ممن روى عنه، ولو لم يكن مدلساً لما احتيج إلى تصريحه بالسماع، كما قال صديق حسن خان رحمه الله: (إذ العنعنة من غير المدلس محمولة على السماع)[3]، وكذلك قال رحمه الله: (وأخرج الطبراني في الدعاء بسند رجاله ثقات إلا أن فيه عنعنة بقية، عن عائشة مرفوعاً: ((إن الله يحب الملحين في الدعاء))[4])[5]. فتصريح المدلس بالسماع بمثابة وصله لإسناده، وتدليسه في إسناده بمثابة قطع الإسناد على من يدرسه وجعله يبحث عما يصل به هذا الإسناد.

قال النووي رحمه الله: (ما رواه بلفظ محتمل، لم يبين فيه السماع فمرسل، وما بينه فيه ك(سمعت) و(حدثنا) و(أخبرنا) وشبهها فمقبول محتج به)[6].

الفرع الرابع: الشاذ والمنكر

الحديث الشاذ من الأحاديث التي يصعب اكتشافه وذلك لأن أسباب اكتشافه يحتاج إلى بحث مطول، ولذلك لا تجد من ألف من العلماء في جمع الأحاديث الشاذة في مصنف واحد من المتقدمين،

---

[1] المصدر السابق (187/6)

[2] ابن حجر، تقريب التهذيب، ص624.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (432/10)

[4] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، الدعاء للطبراني، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣، باب ما جاء في فضل لزوم الدعاء والإلحاح فيه، ص٢٨.

[5] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (223/10)

[6] السخاوي، شرح التقريب والتيسير ص134.

وزيادة على ذلك الاختلاف الذي وقع في تعريف الحديث الشاذ، فإن من الأئمة من كان يرى أن الحديث الشاذ له معنى وبعضهم يرى أن معناه شيء آخر.

تعريف الشاذ:

لغة: (من (شذّ) الشين والذال يدل على الانفراد والمفارقة. شذ الشيء يشذ شذوذا. وشذاذ الناس: الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم)[1].

اصطلاحاً: وقال ابن حجر رحمه الله: (ما يخالف فيه الراوي من هو أرجح منه)[2].

فقد قال صديق حسن خان رحمه الله: (قال البيهقي: إسناده صحيح، إلا أنه شاذ بمرة، لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعاً، انتهى)[3].

ومنه يتضح لنا أمران اثنان توصلنا أن الخبر هذا يوصف بالشذوذ، وهما:

أولا: أن يكون الراوي ثقة أو قريب منه ولا يصل إلى درجة الضعف.

ثانيا: أن يكون الحديث الذي رواه مخالفا لروايات غيره من الثقات.

فمن قول البيهقي رحمه الله بأن الإسناد صحيح، يكون عندنا الشرط الأول وهو أن الراوي من الثقات أو قريبا من ذلك، ثم قال: (لا أعلم لأبي الضحى عليه متابعاً، وهذا هو الأمر الثاني وهو أنه خالف غيره من الثقات ولم يوافقه على ذلك أحد، ولم يتابعه). فبهذا يكون أبو الضحى قد شذ عن روايات الثقات ممن هم أحفظ منه وأوثق، ولأن الأئمة لا يأخذون خذ من أتى بخبر وهو لا يتحمل أو ينفرد بخبر

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، ص446.

[2] ابن حجر، نزهة النظر، ص70.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (8/7)

وأيضا خالف الثقات في خبره، فقد وسموا هذا الخبر بأنه خبر شاذ، شذ عن أخبار القوم الثقات الذين يأتون بالأخبار التي يكون لهم عليها متابع أو هم في أنفسهم يتحملون أن ينفردوا بهذه الأخبار.

وقال رحمه الله في شرحه: (في السنن وصححه ابن خزيمة وغيره من طريق علي الأزدي عن ابن عمر مرفوعاً ((صلاة الليل والنهار مثنى مثنى)) لكن أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة، وهي قوله ((والنهار)) بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها، وقال يحيى بن معين: مَن علي الأزدي حتى أقبل منه، وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع أن ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعاً لا يفصل بينهن؟! لو كان حديث الأزدي صحيحاً لما خالفه ابن عمر، يعني: مع شدة اتباعه، رواه عنه محمد بن نصر في سؤالاته. لكن روى ابن وهب بإسناد قوي عن ابن عمر: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، موقوف، وأخرجه ابن عبدالبر من طريقه، فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع، فلا تكون هذه الزيادة صحيحة على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً)[1].

وعلي هو (ابن عبد الله الأزدي، أبو عبد الله بن أبي الوليد البارقي، روى عن: ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة وعبيد بن عمير، وأرسل عن زيد بن حارثة، وعنه: مجاهد بن جبر، وهو من أقرانه، ويعلى بن عطاء العامري وأبو الزبير وقتادة وعثمان بن أبي سليمان وأبو بشر جعفر بن أبي وحشية وغيلان بن جامع وعبد الله بن كثير القاري ويحيى بن أبي كثير وعبد الله بن عثمان بن خثيم.

وقال ابن عدي: ليس عنده كثير حديث، وهو عندي لا بأس به.

وقال منصور عن مجاهد: كان علي الأزدي يختم القرآن في رمضان كل ليلة.

روى له مسلم حديثا واحدا في الدعاء إذا استوى على الراحلة للسفر)[2].

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (259/3)

[2] ابن حجر، تهذيب التهذيب، (3/180-181).

فهنا يظهر الأمران اللذان جعلا الخبر هنا شاذا، وهو أن عليا الأزدي ممن لا بأس به في رواية الحديث وقد روى له مسلم كما سبق، ولكنه خالف من هو أوثق منه، ولم يتابعه أحد على روايته، فكانت هذه أسباب تسمية هذه الرواية بالشاذة، وهذا سبب رد زيادة علي في روايته.

وكذلك تحت حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه ما أخرج منه وألزقته بالأرض وجعلت له بابين بابا شرقيا وبابا غربيا، فبلغت به أساس إبراهيم))[1] قال رحمه الله: (وله في هذا الحديث: ((وزدت فيها من الحجر ستة أذرع))

وعن عكرمة: أنه أراه لجرير بن حزام، فحزره ستة أذرع، أو نحوها.

وعن مجاهد: أن ابن الزبير زاد فيها ستة أذرع، أو نحوها.

وفي لفظ: مما يلي الحجر.

وعنه: ستة أذرع وشبر.

وهكذا ذكر الشافعي عن عدد لقيهم من أهل العلم من قريش.

وهكذا الروايات كلها تجتمع على أنها فوق الستة، ودون السبع.

وأما رواية عطاء عند مسلم عن عائشة مرفوعاً: ((لكنت أدخل فيها من الحجر خمسة أذرع))[2] فشاذة، والروايات السابقة أرجح؛ لما فيها من الزيادة عن الثقات)[3]. فهنا يعني صديق حسن خان أن عطاءً على توثيق الأئمة له خالف غيره من الرواة الثقات، ولم يتابعه على ذلك أحد.

---

[1] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، رقم ٤٠١.

[2] المصدر السابق برقم ٤٠٢.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (4/339)

قال الشافعي رحمه الله: (ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقة ما لا يروي غيره، إنما الشاذ أن يروي الثقة حديثا يخالف ما روى الناس)[1].

وقال ابن الصلاح رحمه الله: (نقول: إذا انفرد الراوي بشيء نُظر فيه، فإن كان ما انفرد به مخالفا لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لذلك وأضبط، كان ما انفرد به شاذا مردودا. وإن لم يكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فيُنظر في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلا حافظا موثوقا بإتقانه وضبطه؛ قُبل ما انفرد به ولم يقدح الانفراد فيه، كما فيما سبق من الأمثلة؛ وإن لم يكن ممن يُوثق وإتقانه لذلك الذي انفرد به؛ كان انفراده به خارِمًا له مُزَحزِحًا له عن حيّز الصحيح)[2].

صور الحديث الشاذ:

إن الشذوذ الذي يقع في الحديث له ويخالف فيه الثقة من هو أوثق منه له صورتان:

- أن يكون الحديث كله شاذا، أي أن الحديث من أوله إلى آخره لا يقبل منه ويحكم بأنه شاذ؛ لأنه أتى بلفظ لم يأت به أحد غيره وخالف فيه الأحاديث الأخرى التي تخالف ما أتى به، وكذلك لو لم يكن حديثه شاذا لرواه العدد من الثقات غيره، فيكون الحديث كله شاذ وغير مقبول منه، كما قال صديق حسن خان رحمه الله تعالى: (وأما ما رواه عمر بن شبة: أنه صلى الله عليه وآله وسلم عاش إحدى أو اثنتين وستين ولم يبلغ ثلاثاً وستين، فشاذ والله أعلم)[3]. فإن الحديث بالكامل لا يصح بل خالف روايات الثقات الذين رووا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عاش ثلاثا وستين سنة.

---

[1] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص76.

[2] المصدر السابق ص79.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (271/8)

- أن يكون جزء من الحديث شاذا؛ بمخالفة راو من رواته في هذا الجزء من الحديث، وهذا هو الأكثر في هذا المبحث، وكلام صديق حسن خان رحمه الله كذلك فيه كثير، فمما قال: (وقد ورد الأمر بالصوم في رواية عمرو بن دينار عن ابن عمر صريحاً لكن إسنادها ضعيف، وقد زاد فيها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له: ((اعتكف وصم)) أخرجه أبو داود والنسائي وفيه عبد الله بن بديل وهو ضعيف وذكر ابن عدي والدارقطني: أنه تفرد بذلك عن عمرو بن دينار ورواية من روى ((يوماً)) شاذة)[1]. فهنا الشذوذ في جزء من الحديث بل في كلمة واحدة، فحكم عليها أهل العلم بالشذوذ ولأنها لم يأت بها الرواة الأثبات غير هذا الراوي، فلا تقبل منه.

وهناك مواضع للقنوجي يذكر أحكامه على بعض الروايات الشاذة، منها:

1. (وإنما أسند نفيه تارة لأسامة وتارة لأخيه الفضل، مع أنه لم يثبت أن الفضل كان معهم إلا في رواية شاذة. وأيضا: بلال مثبت، فيقدم على النافي لزيادة علمه)[2].
2. (وأما ما رواه عمار الذهبي عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة قالت: ذبح عنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم حجنا بقرة، أخرجه النسائي أيضاً فهو شاذ مخالف لما تقدم)[3].
3. (استشكل بأن الإسراء كان بعد المبعث بلا ريب، فكيف يقول: قبل أن يوحى إليه؟ فهو غلط من شريك الراوي عن أنس، لم يوافق عليه وليس هو بالحافظ، لا سيما وقد انفرد بذلك عن أنس ولم يرو ذلك غيره من الحفاظ)[4].

---

[1] المصدر السابق (227/5)

[2] المصدر السابق (368/4)

[3] المصدر السابق (450/4)

[4] المصدر السابق (329/7)

ونقل رحمه الله كذلك في شرحه أحكام الحافظ على بعض الروايات بالشذوذ، فمنها أنه قال:

- (وفي رواية للدارقطني من طريق أبي صالح عن الليث: فمسح بوجهه وذراعيه، وكذا للشافعي من رواية أبي الحويرث، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه أبو داود لكن خَطّأ الحفاظ راويه في رفعه، وصوبوا وقفه، وقد أخرجه مالك موقوفاً، بمعناه، وهو الصحيح، والثابت في رواية أبي جهيم أيضاً بلفظ: يديه، لا ذراعيه؛ فإنها زيادة شاذة مع ما في أبي الحويرث وأبو صالح من الضعف، قاله الحافظ في الفتح)[1].
- (((فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه)) زاد الجرجاني في أماليه عن يونس: وما تأخر، لكن قال في الفتح: إنها زيادة شاذة)[2].
- (ولا ينافيه أيضاً ما رواه الحاكم في الإكليل: أن الذي حلق رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم في عمرته التي اعتمرها من الجعرانة أبو هند عبد بني بياضة؛ لأنه يمكن الجميع بأن يكون معاوية قصر عنه أولاً، وكان الحلاق غائماً في بعض حاجاته، ثم حضر، فأمره أن يكمل إزالة الشعر بالحلق؛ لأنه أفضل.

ولا يعكر على كون ذلك في عمرة الجعرانة إلا رواية أحمد: أن ذلك كان في أيام العشر، إلا أنها كما قال ابن القيم معلولة، أو وهم من معاوية، وقد قال قيس بن سعد راويها عن عطاء عن ابن عباس عنه: والناس ينكرون هذا على معاوية.

قال ابن القيم: وصدق قيس، فنحن نحلف بالله: أن هذا ما كان في العشر قط.

---

[1] المصدر السابق (97/2)

[2] المصدر السابق (607/2)

وقال في الفتح: إنها شاذة، قال: وأظن بعض رواتها حدث بالمعنى فوقع له ذلك)[1].

تعريف المنكر:

لغة: (من (نكر) النون والكاف والراء أصل صحيح يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله قلبه ولم يعترف به لسانه)[2].

اصطلاحاً: هي مخالفة الضعيف لرواية الثقة.

وقال ابن حجر رحمه الله: (وإن وقعت المخالفة مع الضعف فالراجح يقال له: المعروف، ومقابله يقال له: منكر)[3]. ومن أوضح ما يدل أن هذا هو التعريف للحديث المنكر عند صديق حسن خان هو نقله عن الحافظ ابن حجر رحمه الله: (قال في الفتح: وهذا القدر الذي ذكره ابن إسحاق أنه مدة الصلح هو المعتمد، وبه جزم ابن سعد، وأخرجه الحاكم من حديث علي نفسه، وأما ما وقع في كامل ابن عدي ومستدرك الحاكم والأوسط للطبراني من حديث ابن عمر: أن مدة الصلح كانت أربع سنين، فإسناده ضعيف منكر، مخالف للصحيح)[4].

هنا يتضح جليا الأمران الاثنان اللذان سبقا في الحديث الشاذ ولكن تغير هنا أن الراوي ضعيف، فيصبح:

- أن يكون الراوي ضعيفا.
- أن يكون ما رواه مخالفة لروايات غيره من الثقات.

---

[1] المصدر السابق (461/4)

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، ص916.

[3] ابن حجر، نزهة النظر، ص214.

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (244/6)

فإسناد الحديث المذكور ضعيف، فممن أخرج الحديث الحاكم كما قال الحافظ رحمه الله، قال الحاكم رحمه الله بعد أن أورد الحديث: (هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه). ولكن تعقبه الذهبي رحمه الله وقال: (بل ضعيف؛ فإن عاصماً ضعفوه وهو أخو عبيد الله بن عمر)[1]. فهنا عاصم هو الضعيف، ثم هو خالف في روايته فقد قال: (أن مدة الصلح كانت أربع سنين، والمعتمد أنها كانت عشر سنين)[2]، فهنا اتضح أن المتن الذي نقله متن منكر لهذين السبب.

أيضا في شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ((السفر قطعة من العذاب، يمنع أحدكم طعامه وشرابه ونومه، فإذا قضى نهمته، فليعجل إلى أهله)) قال صديق حسن خان: (قال ابن عبد البر: وزاد فيه بعض الضعفاء عن مالك: (وليتخذ لأهله هدية، وإن لم يجد إلا حجراً) يعني: حجر الزناد، ثم قال: وهي زيادة منكرة)[3]. فأولاً الراوي لهذه الزيادة ضعيف كما وصفه ابن عبد البر رحمه الله، ثم هذه زيادة لم يروها الثقات، ولذلك قال رحمه الله: (وهذه زيادة منكرة لا تصح والصحيح ما في الموطأ بإسناده ولفظه والله أعلم)[4].

ونلاحظ أن الفرق بين الحديث الشاذ والمنكر في الراوي الذي خالف رواية الثقات، فإن كان ثقة أو صدوقا فهو الحديث الشاذ، وإذا كان ضعيفا فهو الحديث المنكر؛ لذلك قال ابن حجر رحمه الله: (وعرف بهذا أن بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا في اشتراط المخالفة،

---

[1] الحاكم، محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، دار الميمان الرياض، الطبعة الأولى 2014م، (3/127-128)

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (244/6)

[3] المصدر السابق (512/4)

[4] ابن عبد البر، التمهيد (22/35).

وافتراقا في أن الشاذ رواية ثقة، أو صدوق، والمنكر رواية ضعيف. وقد غفل من سوى بينهما، والله تعالى أعلم)[1].

الفرع الخامس: المعل

هذا النوع من الأحاديث من الأنواع التي لا يتصدر لها إلا العلماء الذين تخصصوا بمعرفة الحديث المعل، وهو من أصعب التخصصات، والتي تحتاج إلى الخبرة الطويلة في تلقي أحاديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والتعود على معرفة الحديث الصحيح من المعل منها، وأحوال الرجال فيهما، وهو يختلف عن الحديث الشاذ، فقد قال الحاكم النيسابوري رحمه الله: (الشاذ هو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته أنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسله واحد فوصله واهم، فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة)[2]، وأما من حيث صعوبته ودقته فقد قال الحافظ أبو عبد الله بن منده رحمه الله: (إنما خص الله بمعرفة هذه الأخبار نفرا يسيرا من كثير ممن يدعي علم الحديث)[3]، وهذا دليل بين في صعوبة هذا الفن، فلو كان يسيرا لما كان أهله قلة وندرة، وكأن ندرته جعلت خواص الأئمة المختصين في علم حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبرزون فيه، وقال الحاكم رحمه الله: (معرفة علل الحديث، وهو علم برأسه غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل، وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات، أن يحدثوا بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا)[4]، قال ابن الصلاح: (اعلم

---

[1] ابن حجر، نزهة النظر، صـ87.

[2] الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ص119.

[3] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي، شرح علل الترمذي، مكتبة المنار، الطبعة الأولى ١٩٨٧م الأردن، (1/339).

[4] الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ص112.

أن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)[1]، وقال عبد الرحمن بن مهدي: (معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم يعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة)[2]، وفي هذا الأمر قصة عجيبة رواها ابن أبي حاتم عن أبيه فقد قال: (سمعت أبي رحمه الله يقول: جاءني رجل من جلة أصحاب الرأي من أهل الفهم منهم، ومعه دفتر فعرضه علي فقلت في بعضها: هذا حديث خطأ، قد دخل لصاحبه حديث في حديث، وقلت في بعضه: هذا حديث باطل، وقلت في بعضه: هذا حديث منكر، وقلت في بعضه: هذا حديث كذب، وسائر ذلك أحاديث صحاح، فقال لي: من أين علمت أن هذا خطأ، وأن هذا باطل، وأن هذا كذب، أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت، وأني كذبت في حديث كذا؟ فقلت: لا، ما أدري ما هذا الجزء من رواية من هو؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ، وأن هذا الحديث باطل، وأن هذا الحديث كذب، فقال: تدعي الغيب؟ قال: قلت: ما هذا ادعاء علم الغيب. قال: فما الدليل على ما تقول؟ قلت: سل عما قلت من يحسن مثل ما أحسن، فإن اتفقنا علمت أنا لم نجازف، ولم نقله إلا بفهم. قال: من هو الذي يحسن مثل ما تحسن؟ قلت: أبو زرعة، قال: ويقول أبو زرعة مثل ما قلت؟ قلت: نعم، قال: هذا عجب، فأخذ فكتب في كاغد ألفاظي في تلك الأحاديث، ثم رجع إلي وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث، فما قلت: إنه باطل. قال أبو زرعة: هو كذب، قلت: الكذب والباطل واحد، وما قلت: إنه منكر، قال: هو منكر كما قلت، وما قلت: إنه صحاح، قال أبو زرعة: هو، صحاح. فقال: ما أعجب هذا، تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما، فقلت: ذلك أنا لم نجازف، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا. والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارا نبهرجا يحمل إلى الناقد. فيقول: هذا دينار نبهرج، هل كنت حاضرا حين بهرج

[1] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص267.

[2] الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري، معرفة علوم الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، ص112.

هذا الدينار؟ قال: لا، فإن قيل له: فأخبرك الرجل الذي بهرجه: أني بهرجت هذا الدينار؟ قال: لا. قيل: فمن أين قلت: إن هذا نبهرج؟ قال: علما رزقت، وكذلك نحن رزقنا معرفة ذلك، قلت له: فتحمل فص ياقوت إلى واحد من البصراء من الجوهريين، فيقول: هذا زجاج، ويقول لمثله: هذا ياقوت. فإن قيل له: من أين علمت أن هذا زجاج، وأن هذا ياقوت، هل حضرت الموضع الذي صنع فيه هذا الزجاج؟ قال: لا. قيل له: فهل أعلمك الذي صاغه بأنه صاغ هذا زجاجا؟ قال: لا، قال: فمن أين علمت؟ قال: هذا علم رزقت، وكذلك نحن رزقنا علما، لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا منكر إلا بما نعرفه)[1]، فيا عجبا كم مر عليه من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى صار حديثه صلى الله عليه وآله وسلم صنعته، يعرف الصحيح منها ويعرف السقيم، وهذا فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم، وقال ابن حجر: (المعلل وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهما ثاقبا وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل الشأن كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم وأبي زرعة والدارقطني، وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحجة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم)[2].

تعريف المعل:

لغة: (العلة المرض. وحدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلا ثانيا منعه عن شغله الأول)[3].

---

[1] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل (349/1).

[2] ابن حجر، نزهة النظر، ص226.

[3] الرازي، مختار الصحاح، ص٢١١.

اصطلاحاً: (هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها)[1].

وزاد ابن حجر أنها (علة خفية)[2]. وهذا ما توصل إليه الباحث من خلال كلام العلامة صديق حسن خان رحمه الله، فقد قال صديق حسن خان رحمه الله: ((((الماء ليس عليه جنابة))[3] واغتسل منه، هذا لفظ الدارقطني، وقد أعله قوم بسماك بن حرب راويه عن عكرمة؛ لأنه كان يقبل التلقين، لكن قد رواه عنه شعبة، وهو لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم)[4]. فهنا لدينا سماك بن حرب وهو ثقة ولكن روايته عن عكرمة قد تكلم فيها أهل العلم وأنها مضطربة[5]، وفي قوله: (أعله قوم بسماك) أي أن ظاهر الحديث القبول، ولكن قام العلماء المتخصصون في هذا الفن والذين لهم الخبرة الطويلة في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلفت الانتباه لهذه العلة الخفية، فمن لم يعرف هذه العلة سيظن أن الإسناد صحيح وسيأخذ به؛ وبهذا يفهم معنى العلة عند صديق حسن خان رحمه الله.

أقسام الخبر المعل:

من خلال كلام صديق حسن خان ونقولاته يستنتج الباحث أن العلة في الخبر على قسمين:

1. إما أن تقع في إسناده.

---

[1] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص90.

[2] ابن حجر، نزهة النظر ص70.

[3] الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، سنن الدارقطني، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ، كتاب الطهارة، باب استعمال الرجل فضل وضوء المرأة، (٨٠/١).

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (563/1)

[5] ابن حجر، تهذيب التهذيب، (4/233).

وهذا مثاله ما قاله صديق حسن خان رحمه الله: (وأخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس ورواته ثقات، ولكنه أعل بالإرسال)[1]. فهنا كأن السند إذا رآه من لا يعرف علل الحديث فإنه قد يراه موصولاً وقد يحكم عليه بالصحة والقبول، ولكن ليس الشأن أن يكون كل راو من رواة الحديث ثقة ومقبول الحديث، بل لابد من أن يكون كل راو منهم أخذ ممن قبله وتلقى منه الحديث.

وكذلك من الأمثلة على هذا قوله: (وأما الحنفية فعولوا على رواية مجاهد: أنه صلى خلف ابن عمر، فلم يره يفعل ذلك، وأجيبوا بالطعن في إسناده، لأن أبا بكر بن عياش ساء حفظه بأخره، وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهما عنه، والعدد الكثير أولى من واحد، لا سيما وهم مثبتون وهو نافٍ، مع أن الجمع بين الروايتين ممكن، وهو أنه لم يكن يراه واجباً فعله تارة وتركه أخرى)[2].

فهنا كانت العلة في الإسناد، فمن لم يقف أن أبا بكر بن عياش رحمه الله قد تغير في آخره ولم يميز بين الأحاديث التي رواها في تغيره وبين الأحاديث التي قبل ذلك، فمن ينظر إلى رواية البخاري رحمه الله له فقد يقبل كل رواياته بلا تمييز.

2. وإما أن تقع في متنه.

وأما ما عند أحمد في مسنده والنسائي في سننه من زيادة: ((ليس لك بأخ))، فأعلها البيهقي وقال المنذري: (إنها زيادة غير ثابتة)[3].

فقد قال الإمام أحمد: (حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا سفيان، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن الزبير، أن زمعة كانت له جارية، وكان تبطنها، وكانوا يتهمونها فولدت، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (375/9)

[2] المصدر السابق (532/2)

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (253/5)

لسودة: ((أما الميراث فله، وأما أنت فاحتجبي منه يا سودة، فإنه ليس لك بأخ)) ، وسبب ضعف هذه الزيادة كما قال محققو المسند هي أن مجاهد وهو ابن جبر المكي لم يسمع من ابن الزبير، بينهما يوسف بن الزبير وهو القرشي الأسدي، مولى آل الزبير ... وقال الحافظ في التقريب: مقبول، وقد انفرد بهذه اللفظة، ولا يحتمل تفرده، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين)[1]. فهذه الزيادة ظاهرها الصحة ورجالها رجال الصحيحين ولكن بعد التحقيق فيها يظهر أنها معلة لما سبق من أسباب علتها، وهي:

- أنها منقطعة السند
- الراوي الذي بين مجاهد وابن الزبير لا يتحمل التفرد كما قال الحافظ رحمه الله.

ونقل صديق حسن خان عن الحافظ رحمهما الله فقال: (قال في الفتح: ... روى أحمد والطبري من حديث أبي بن كعب في هذه الآية، قال: هن أربع، وكلهن واقع لا محالة، فمضت اثنتان بعد وفاة نبيهم بخمس وعشرين سنة، ألبسوا شيعاً، وذاق بعضهم بأس بعض، وبقيت اثنتان واقعتان لا محالة: الخسف والرجم، وقد أعل هذا الحديث بأن أبي بن كعب لم يدرك سنة خمس وعشرين من الوفاة النبوية، فكأن حديثه انتهى عند قوله: لا محالة، والباقي كلام بعض الرواة، وأعل أيضاً بأنه مخالف لحديث جابر وغيره[2])[3].

وهذه كذلك علة قد لا ينتبه لها بعض من يدرس الإسناد، فإنه قد يغفل عن عمر الراوي وهل أدرك ما تكلم به أو ما وقع له، وهنا ذكر الحافظ أن من علل رواية أبي بن كعب رحمه الله أنه لم يدرك هذه السنة، فكانت علة خفية.

---

[1] أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثانية 2008م (26/49)

[2] ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (292/8)

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (352/8)

وكذلك فإنه قال أنها مخالفة لحديث جابر وغيره، وهذا الأمر كذلك خفي ويحتاج إلى اطلاع واسع بالأحاديث حتى لا تتعارض الأحاديث الصحيحة عند المحقق، وهنا مع العلة التي وقعت له فإنه زاد أنه مخالف لرواية أخرى تزيد من احتمال ضعف هذه الرواية.

ولذلك فإن علم العلل علم دقيق جداً لا يفقهه إلا كبار العلماء، وهذا الفن يقل فيه علماؤه، لصعوبة ميدانه واحتياجه إلى علم كبير وخبرة طويلة، ولذلك قال صديق حسن خان رحمه الله: (وقع في رواية ابن السكن، وكريمة، وغيرهما: ((ويح عمار تقتله الفئة الباغية)) والفئة هم أهل الشام.

وهذه الزيادة حذفها البخاري لنكتة، وهي أن أبا سعيد الخدري رضي الله عنه لم يسمعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ كما بين ذلك في رواية البزار، ولفظه: قال أبو سعيد: فحدثني أصحابي ولم أسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنه قال ((يا ابن سمية! تقتلك الفئة الباغية))[1] وإسناده على شرط مسلم، لا البخاري، فلذا اقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره، وهذا دال على دقة فهم البخاري، وفقهه وتبحره في الاطلاع على علل الحديث)[2].

وعلم علل الحديث علم ينمو ويربو في العالم الذي تعود سماع الأحاديث بأسانيدها، وتمكن تمكنا يقل وجوده، حتى يصبح معرفة العلل عنده كيد الصيرفي التي لا تكاد تخطئ في معرفة العملة المزيفة من الحقيقية، فقد قال عبد الرحمن بن مهدي رحمه الله: (معرفة الحديث إلهام. قال ابن نمير: وصدق! لو قلت له: من أين قلت؟ لم يكن له جواب)[3].

الفرع السادس: المدرج والمقلوب

---

[1] أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (٤٤/٨٣)

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (247/2)

[3] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، كتاب العلل، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى 2006م (1/388)

من أقسام الحديث المردود هو الحديث المدرج، وهذا النوع من الأحاديث يقع من بعض العلماء والأفاضل من الرواة، ولا يقتصر على الضعفاء والمتروكين.

تعريف المدرج:

لغة: (من الدرج، والدرج بسكون الراء وفتحها الذي يكتب فيه ومنه قولهم: أنفذته في درج كتابي بسكون الراء أي في طيه)[1].

اصطلاحا: (هو أن تزاد لفظة في متن الحديث من كلام الراوي، فحسبها من يسمعها مرفوعة في الحديث، فيرويها كذلك)[2].

وهذا مأخوذ من نقولات صديق حسن خان وأقواله رحمه الله، كما قال: (وهذا التفسير للزهري أدرجه في الخبر كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليلاً، نعم في رواية المصنف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج)[3].

وقال الحافظ ابن حجر: (هو أن يقع في المتن كلام ليس منه. فتارة يكون في أوله، وتارة في أثنائه، وتارة في آخره، وهو الأكثر؛ لأنه يقع بعطف جملة على جملة، أو بدمج موقوف من كلام الصحابة، أو من بعدهم، بمرفوع من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، من غير فصل، فهذا هو مدرج المتن)[4].

ومما وقف عليه الباحث في شرح صديق حسن خان على هذا النوع من الأحاديث: قوله في حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه —وهو التعبد–) قال رحمه الله: (وهذا التفسير للزهري –أي قوله: وهو التعبد– أدرجه

---

[1] الرازي، مختار الصحاح، ص103.

[2] ابن كثير، الباعث الحثيث، (224/1).

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (104/1)

[4] ابن حجر، نزهة النظر ، ص115.

في الخبر كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليلاً، نعم في رواية المصنف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج)[1].

وفي شرح حديث ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت: (توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءه للصلاة، غير رجليه، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى، ثم أفاض عليه الماء، ثم نحى رجليه، فغسلهما، هذه غسله من الجنابة) قال رحمه الله: (أشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش)[2]. ويقصد بأن المدرج في الحديث هو قوله: (هذه غسله من الجنابة). وقد وقفت على هذه الرواية في سنن النسائي، وفيه: (قالت: هذه غسلة للجنابة)[3] فلعل ذلك هو كلام أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها.

مواضع الإدراج في الحديث:

إن الألفاظ المدرجة لا يكون لها موضع معين، وقد تكون في مواضع متفرقة فهي إما:

1. أن تأتي في آخر المتن، وهذا هو الأكثر، كما قال العلامة صديق حسن خان رحمه الله في شرح حديث ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت: (توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءه للصلاة، غير رجليه، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى، ثم أفاض عليه الماء، ثم نحى رجليه، فغسلهما، هذه غسله من الجنابة) قال رحمه الله: (أشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش)[4].

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (104/1)

[2] المصدر السابق (12/2)

[3] النسائي، أحمد بن شعيب بن علي النسائي، سنن النسائي، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثانية 2008م، 72.

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (12/2)

2. أن تأتي في وسط المتن، وهو أقل من الأول.

3. أن تأتي في أول المتن، وهو أقل كذلك من الأول.

ولم يجد الباحث في الموضع الثاني والثالث لهما شاهدا من كلام صديق حسن خان رحمه الله تعالى.

من الذي يدرج الحديث؟

الراوي الذي يدرج الحديث ليس منحصرا على طبقة واحدة في السند، فقد يكون هذا الأمر من أي طبقة، وممن يكثر منهم ذلك اثنان:

1. التابعي

وكل الأمثلة التي وقف عليها الباحث من كلام صديق حسن خان من إدراج التابعي، فمما قاله في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه –وهو التعبد–)) قال رحمه الله: (وهذا التفسير للزهري –أي قوله: وهو التعبد– أدرجه في الخبر كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليلاً، نعم في رواية المصنف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج)[1] فالزهري رحمه الله من التابعين وقد أتى الإدراج منه في هذا الموضع.

2. الصحابي

ولم يجد الباحث من كلام صديق حسن خان في هذا مثالا، وإنما ما وقف ما رواه الإمام أحمد قال: (حدثنا أسود بن عامر أخبرنا أبو بكر عن عاصم عن أبي وائل قال: قال عبد الله –يعني ابن مسعود–: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ((من جعل لله ندا، جعله الله في النار))، وقال: (وأخرى أقولها، لم أسمعها منه: من مات لا يجعل لله ندا، أدخله الله الجنة،

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (104/1)

وإن هذه الصلوات كفارات لما بينهن ما اجتنب المقتل)[1]، وقد صرح بأن هذا الكلام ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

أسباب الإدراج في الحديث:

وهذا الإدراج في الحديث له أسباب، فمنها:

1. أنه ربما كان لغير قصد من الراوي، فربما كان إدراجهم لغير التفسير لكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ومن الذين كانوا يدرجون تفسيرهم في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الإمام الزهري رحمه الله تعالى، فقد قال ابن حجر رحمه الله: (وكذا كان الزهري يفسر الأحاديث كثيرا وربما أسقط أداة التفسير فكان بعض أقرانه ربما يقول له: افصل كلامك من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم)[2] ومثال أنه قد يكون كلام الراوي مدرجا بغير قصد ما قاله صديق حسن خان رحمه الله تعالى في شرح حديث ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم قالت: (توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وضوءه للصلاة، غير رجليه، وغسل فرجه وما أصابه من الأذى، ثم أفاض عليه الماء، ثم نحى رجليه، فغسلهما، هذه غسله من الجنابة) قال رحمه الله: (أشار الإسماعيلي إلى أن هذه الجملة الأخيرة مدرجة من قول سالم، وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الأعمش)[3] فهذه الجملة، قد ظاهرها أنها بغير قصد من سالم رحمه الله تعالى، فكأنه أجمل ما رواه في عبارة أو جملة بغير قصد أنها من رواية أم المؤمنين ميمونة رضي الله عنها وأرضاها.

---

[1] أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (361/6).

[2] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (829/2).

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (12/2)

2. وربما أراد بيان معنى لفظ غريب، قد لا يعرفه بعض الطلبة والمتلقين عنه الخبر، فيفسرها لهم وقد يظن البعض أنها من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما قال رحمه الله في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يخلو بغار حراء، فيتحنث فيه –وهو التعبد–)) قال رحمه الله: (وهذا التفسير للزهري –أي قوله: وهو التعبد– أدرجه في الخبر كما جزم به الطيبي ولم يذكر دليلاً، نعم في رواية المصنف من طريق يونس عنه في التفسير ما يدل على الإدراج)[1]، فهنا فسر الزهري رحمه الله تعالى معنى التحنث بأنه التعبد، وهذه كلمة قد تخفى على كثير من الناس، فإنه رأى أنها قد تخفى على بعض ممن هم في وقته فكيف بوقتنا الآن، من باب أولى أننا نحتاج لهذا التفسير منه رحمه الله، ولكن يشكل أنها تكون مدرجة في تلقي البعض منه هذا التفسير.

3. وربما أراد الراوي أن يستنبط حكما شرعيا من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم سواء خلال الحديث أو في بدايته أو آخره. ولم يجد الباحث شاهدا من كلام صديق حسن خان رحمه الله تعالى في هذا الأمر.

كيف نميز المدرج في الحديث؟

لتمييز الحديث المدرج في كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يحتاج الطالب إلى عدة أوجه لبيانه، فمن ذلك:

1. أن يقول الصحابي ويصرح بعدم سماعه لهذا اللفظ أو هذه الجملة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإذا صرح بذلك فهذا تأكيد بأنه لفظ مدرج في كلامه صلى الله عليه وآله وسلم، ومثال ذلك: ما رواه الإمام أحمد قال: (حدثنا أسود بن عامر أخبرنا أبو بكر عن عاصم عن أبي

[1] المصدر السابق (104/1)

وائل قال: قال عبد الله –يعني ابن مسعود–: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: ((من جعل لله ندا، جعله الله في النار))، وقال رحمه الله: (وأخرى أقولها، لم أسمعها منه: من مات لا يجعل لله ندا، أدخله الله الجنة، وإن هذه الصلوات كفارات لما بينهن ما اجتنب المقتل)[1]، فهنا صرح رضي الله عنه بأنه لم يسمعه منه، فتكون هذه الجملة منه رضي الله عنه مدرجة في كلامه صلى الله عليه وآله وسلم.

2. أن لا يمكن إضافة الكلام إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم يجد الباحث كذلك إلا من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((للعبد المملوك أجران ، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك))[2]، ولا يمكن أن يضاف الكلام الأخير للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، لأن أم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ماتت وهو في السادسة من عمره بالأبواء، فلا يمكن أن يكون هذا الكلام من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم، وإنما هو كلام أبي هريرة رضي الله عنه.

الحديث المقلوب:

من الأحاديث التي يحدث فيها الضعف هو الحديث المقلوب، لأن المتن أو السند لم يصل صحيحا، فلا يؤخذ ولا يقبل، وإنما ينبه العلماء عليه في كتبهم بأنه مقلوب ويبينون الصحيح منه.

تعريف المقلوب:

---

[1] أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (361/6).

[2] البخاري، صحيح البخاري ص412.

لغة: (قلبه يقلبه: تحويل الشيء عن وجهه)[1]

اصطلاحا: (المخالفة بتقديم أو تأخير أي في الأسماء كمرة بن كعب، وكعب بن مرة؛ لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر.. وقد يقع القلب في المتن أيضا)[2].

وهذا التعريف هو مفاد ما قاله صديق حسن خان رحمه الله، ففي شرحه لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان)) قال في قوله ((والحج، وصوم رمضان)): نعم رواه ابن عمر في مسلم من أربع طرق تارة بالتقديم وتارة بالتأخير)[3]. وكذلك قال رحمه الله: (ووقع في مسلم: ((حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)) ولا يخفى أن الصواب ما في البخاري؛ لأن السنة المعهودة إعطاء الصدقة باليمين لا بالشمال، والوهم فيه من أحد رواته، وفي تعيينه خلاف، وهذا يسميه أهل الصناعة: المقلوب، وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح، وإن كان أفرد نوع المقلوب، لكنه قصره على ما يقع في الإسناد)[4].

وقد وافق رحمه الله الحافظ ابن حجر بقوله: (إن كانت المخالفة بتقديم أو تأخير أي في الأسماء كمرة بن كعب، وكعب بن مرة؛ لأن اسم أحدهما اسم أبي الآخر، فهذا هو المقلوب... وقد يقع القلب في المتن، أيضا، كحديث أبي هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله في عرشه، ففيه: ((ورجل تصدق

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، (٦٨٥/١)

[2] ابن حجر، نزهة النظر ، ص116.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (185/1)

[4] المصدر السابق (466/2)

بصدقة أخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله)) فهذا مما انقلب على أحد الرواة، وإنما هو: ((حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه)) كما في الصحيحين)[1].

ومن كلام الحافظ رحمه نرى أنه يقسم المقلوب إلى قسمين:

- مقلوب في الإسناد.
- مقلوب في المتن.

ولم يتضح هذا التقسيم مما وقفت عليه من كلام صديق حسن خان رحمه الله، فإنه لم يذكر إلا المقلوب في المتن، والله أعلم لماذا لم يورد هذا النوع من الأحاديث مع أن الغالب في القلب في الحديث يكون في الإسناد، كما قال اللكنوي عن المقلوب: (هو على قسمين: مقلوب المتن ومقلوب السند، وثانيهما أكثر وقوعا بالنسبة إلى أولهما، ولذا سكت عن ذكر الأول كثير من المصنفين في هذا الفن، كما أنهم اقتصروا في بحث الموضوع على المختلق متنا لكثرة وقوعه مع أنه قد يكون الحديث صحيحا والسند موضوعا)[2]. وبعض العلماء اقتصر في تعريفه على القلب في الإسناد.

ومما وقع لصاحب الجامع الصحيح وهو محمد بن إسماعيل البخاري من القلب في الأحاديث بغرض الاختبار من بعض الناس، ما نقله صديق حسن خان رحمه الله، فقد قال: (حكى أبو عبد الله الحميدي في كتاب (جذوة المقتبس)، والخطيب في (تاريخ بغداد)[3]: أن البخاري لما قدم بغداد، سمع به أصحاب الحديث، فاجتمعوا، وعمدوا إلى مئة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد

---

[1] ابن حجر، نزهة النظر ، ص115.

[2] اللكنوي، محمد عبدالحي اللكنوي الهندي، ظفر الأماني شرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، ص409.

[3] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢ م، (340/2).

لإسناد آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس: أن يلقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلس، فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها من البغداديين، فلما اطمئن المجلس بأهله، انتدب إليه واحد من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض؛ ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم ضد ذلك، يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.

ثم انتدب رجل آخر من العشرة، فسأله من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن الآخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزل يلقي عليه واحدا بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

ثم انتدب الثالث والرابع إلى تمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على قوله: لا أعرفه.

فلما علم البخاري أنهم فرغوا، التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول، فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حتى أتى على تمام العشرة، فرد كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين كذلك، ورد متون الأحاديث إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى متونها، فأقر له الناس بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل، وكان ابن صاعد إذا ذكره، يقول: الكبش النطاح[1]. والاختبار بقلب الأسانيد من الأمور التي بها يتبين الحافظ لأحاديثه من غير الحافظ، فمثلا هذه القصة توضح مدى حفظ الإمام البخاري رحمه الله تعالى لأحاديثه، وقد قلبوا بين يديه مئة حديث، ولما رأى أحاديثه مقلوبة

[1] صديق حسن خان، التاج المكلل 94.

ردها عليهم، ولم ينسبها لنفسه لأنها لا تصح عنده بهذا الإسناد، ولقد كان بعضهم يظن أن الحيلة لن تنطلي عليه، بدليل قولهم: لقد فهم الرجل. فبعدما ردها عليهم، ردها لهم ولكن مضبوطة الإسناد وعلى ما تصح عنده، فهذه آية عجيبة في الحفظ والاتقان بين البشر، رحمه الله وغفر له.

ولكن هذه الطريقة قد توقع الشيخ في الحرج والخطأ وقد سلمه الله منها، مع أنها طريقة الإمام شعبة رحمه الله وهو أمير المؤمنين في الحديث، ولكن في نظر الباحث، بأن الشيخ إذا سلمه الله من الخطأ، أن لا نحاول إيقاعه في الخطأ، لأن النفس البشرية معرضة للخطأ والنسيان، والسلامة يطلبها الإنسان ولا يدفعها، وقد قال الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله: (وممن كان يفعل ذلك لقصد الامتحان كان شعبة يفعله كثيرا لقصد اختبار حفظ الراوي، فإن أطاعه على القلب عرف أنه غير حافظ وإن خالفه عرف أنه ضابط.

وقد أنكر بعضهم على شعبة ذلك لما يترتب عليه من تغليط من يمتحنه. فقد يستمر على روايته لظنه أنه صواب، وقد يسمعه من لا خبرة له فيرويه ظنا منه أنه صواب، لكن مصلحته أكثر من مفسدته)[1].

وممن اختبر العلماء كذلك: يحي بن معين مع أبي نعيم الفضل بن دكين بحضرة أحمد بن حنبل.

وروى الخطيب من طريق أحمد بن منصور الرمادي قال: (خرجت مع أحمد بن حنبل ويحي بن معين إلى عبد الرزاق، فلما عدنا إلى الكوفة، قال يحي بن معين لأحمد بن حنبل: أريد أن أمتحن أبا نعيم فنهاه أحمد، فلم ينته، فأخذ ورقة فكتب فيها ثلاثين حديثا من حديث أبي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة أحاديث حديثا ليس من حديثه، ثم أتينا أبا نعيم فخرج إلينا فجلس على دكان حذاء بابه وأقعد أحمد عن يمينه ويحيى عن يساره وجلست أسفل، فقرأ عليه يحيى عشرة أحاديث وهو ساكت ثم الحادي عشر، فقال أبو نعيم: ليس هذا من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشرة الثانية وقرأ الحديث الثاني، فقال: هذا أيضا ليس من حديثي فاضرب عليه، ثم قرأ العشرة الثالثة وقرأ الحديث الثالث، فتغير أبو نعيم، ثم قبض على

[1] ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، (866/2).

ذراع أحمد فقال: أما هذا فورعه يمنعه عن هذا. وأما هذا وأومأ إلي فأصغر من أن يعمل هذا، ولكن هذا من عملك يا فاعل، ثم أخرج رجله فرفس يحيى بن معين وقلبه عن الدكان وقام فدخل داره، فقال له أحمد: ألم أنهك؟ وأقل لك أنه ثبت؟ فقال له يحيى: هذه الرفسة أحب إلي من سفري)[1].

الفرع السابع: المصحف

من الأحاديث التي قد هي من قبيل المردود في علوم الحديث، هو الحديث المصحف.

تعريف المصحف:

لغة: (من التصحيف، والتصحيف أن يقرأ الشيء على خلاف ما أراده كاتبه أو على غير ما اصطلحوا عليه)[2]. وقال الفيومي رحمه الله: (المصحف بضم الميم أشهر من كسرها والتصحيف تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع وأصله الخطأ يقال صحفه فتصحف أي غيره فتغير حتى التبس)[3].

اصطلاحاً: (المخالفة بتغيير حرف، أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق)[4].

وهذا ما يتضح من كلام العلامة حسن صديق خان رحمه الله، فمما قال في شرح حديث عائشة رضي الله عنها: أن الحارث بن هشام سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده علي، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحيانا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول)) قال رحمه الله: (وقرئ ((فيعلمني)) مكان ((فيكلمني)) والظاهر أنه تصحيف)[5]. فهنا يتضح أن كلمة (فيعلمني) تتقارب

---

[1] المصدر السابق (866/2).

[2] ناصر بن عبد السيد المطَرزِى، المغرب في ترتيب المعرب، دار الكتاب العربي، بيروت، (1/263)

[3] المقري، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ص(334/1).

[4] ابن حجر، نزهة النظر ، ص118.

[5] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (98/1)

في شكلها مع (فيكلمني) وقد يخطئ الراوي فيها، وهذا يقع ممن خف ضبطه، سواء في كتابته أو قراءته أو نقله، فكان هذا الفعل يسمى تصحيفاً.

وفي تمام الحديث قالت عائشة رضي الله عنها: (ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقا)، وهنا قال صديق حسن خان رحمه الله: (ويتقصد بالقاف تصحيف، وقع فيه أبو الفضل بن طاهر، فرده عليه المؤتمن الساجي بالفاء، وقال: فأصر على القاف)[1].

وعلى هذا قرر الأئمة من قبله رحمهم الله، ومنهم ابن حجر، فقد قال: (إن كانت المخالفة بتغيير حرف، أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق: فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف)[2] .

مواضع التصحيف:

التصحيف لا يكون فقط في المتن كما سبق من هذه الشواهد من شرح صديق حسن خان رحمه الله، وإنما يكون كذلك في السند، فيقع التصحيف في أسماء الرجال، فتكون مواضع التصحيف اثنين:

1. المتن، كقول صديق حسن خان رحمه الله في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: (اتبعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وخرج لحاجته، فكان لا يلتفت، فدنوت منه، فقال: ((ابغني أحجارا أستنفض بها – أو نحوه – ولا تأتني بعظم، ولا روث، فأتيته بأحجار بطرف ثيابي))، فوضعتها إلى جنبه، وأعرضت عنه، فلما قضى أتبعه بهن) : والذي وقع في الرواية صواب، ومن رواه بالقاف والصاد، فقد صحّف . أي من قال: أستنقص. فقد وقع في التصحيف، والصحيح ما هو مثبت وهو: أستنفض. فكما هو ملاحظ أن الفارق بينهما النقطة فقط، ولكن بهذه النقطة وهذا التصحيف تغير المعنى بالكامل، والانتباه عليه أمر في غاية الصعوبة والدقة.

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (99/1)

[2] ابن حجر، نزهة النظر ، ص118.

2. الإسناد، وهذا لم يجد الباحث له شاهد من كلام صديق حسن خان، ولكنه موضع يقع فيه التصحيف، كما صحف الإمام يحي بن معين اسم: العوام بن مراجم فقال: العوام بن مزاحم، فقد قال ابن الصلاح رحمه الله: (فمثال التصحيف في الإسناد: حديث شعبة عن العوام بن مراجم، عن أبي عثمان النهدي، عن عثمان بن عفان، قال: قال رسول الله – ﷺ –: ((لتؤدن الحقوق إلى أهلها)). الحديث؛ صحف فيه يحي بن معين فقال ابن مزاحم، بالزاي والحاء، فرد عليه؛ وإنما هو ابن مراجم: بالراء المهملة والجيم)[1].

الفرق بين المصحف والمحرف:

بعض العلماء فرق بين المصحف والمحرف، كالحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى فقد قال: (إن كانت المخالفة بتغيير حرف، أو حروف، مع بقاء صورة الخط في السياق: فإن كان ذلك بالنسبة إلى النقط فالمصحف، وإن كان بالنسبة إلى الشكل فالمحرف)[2].

فمثال الأول: في حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((انتدب الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا إيمان بي وتصديق برسلي، أن أرجعه بما نال من أجر أو غنيمة، أو أدخله الجنة، ولولا أن أشق على أمتي ما قعدت خلف سرية، ولوددت أني أقتل في سبيل الله ثم أحيا، ثم أقتل ثم أحيا، ثم أقتل)) قال صديق حسن خان رحمه الله: (وفي رواية الأصيلي: ائتدب. قال الحافظ رحمه الله: وهو تصحيف وقد وجهوه بتكلف لكن إطباق الرواة على خلافه مع اتحاد المخرج كاف في تخطئته)[3].

---

[1] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص471.

[2] ابن حجر، نزهة النظر ، ص118 .

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (261/1)

وكذلك: في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: (اتبعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وخرج لحاجته، فكان لا يلتفت، فدنوت منه، فقال: «ابغني أحجارا أستنفض بها – أو نحوه – ولا تأتني بعظم، ولا روث، فأتيته بأحجار بطرف ثيابي، فوضعتها إلى جنبه، وأعرضت عنه، فلما قضى أتبعه بهن) قال صديق حسن خان رحمه الله: (والذي وقع في الرواية صواب، ومن رواه بالقاف والصاد، فقد صحّف[1]. أي من قال: أستنقص. فقد وقع في التصحيف، والصحيح ما هو مثبت وهو: أستنفض).

ومثال الثاني: في حديث أبي ذر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((... ثم انطلق بي؛ حتى انتهى بي إلى سدرة المنتهى، وغشيها ألوان لا أدري ما هي؟ ثم أدخلت الجنة، فإذا فيها حبائل اللؤلؤ وإذا ترابها المسك)) قال العلامة صديق حسن خان رحمه الله: (وذكر غير واحد من الأئمة أنه تصحيف، وإنما هي جنابذ كما عند البخاري في: أحاديث الأنبياء)[2].

هل يعاب الراوي بالتصحيف؟

التصحيف والتحريف من الخطأ الذي يدخل في جملة الأخطاء التي تقع بسبب النقص البشري، ولا يمكن أن يسلم إنسان من الخطأ الذي هو بسبب النقص والضعف البشري، ولكن المعيب في ذلك هو التكرار فيه ودوامه حتى أنه ليس من المستغرب منه الخطأ، وأما غير المعيب هو أن يستغرب من الإنسان الخطأ كالإمام ابن معين، قال السخاوي رحمه الله: وقول العسكري: إنه قد عيب بالتصحيف جماعة من العلماء، وفضح به كثير من الأدباء، وسموا الصحفية، ونهي العلماء عن الحمل عنهم محمول على المتكرر منه، وإلا فما يسلم من زلة وخطأ إلا من عصم الله، والسعيد من عدت غلطاته.

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (504/1)

[2] المصدر السابق (133/2)

قال الإمام أحمد: (ومن يعرى عن الخطأ والتصحيف؟! والإكثار منه إنما يحصل غالبا للآخذ من بطون الدفاتر والصحف، ولم يكن له شيخ يوقفه على ذلك)[1].

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

[1] السخاوي، فتح المغيث (457/3)

المبحث الثالث: تقسيم الخبر باعتبار من أسند إليه

المطلب الأول: الحديث القدسي

إن من الأحاديث التي تروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الأحاديث القدسية، وهذه الأحاديث من أعظم الأحاديث الشريفة المرواة عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وبيانه فيما سيأتي:

تعريف الحديث القدسي:

لغة: (قَدَسَ القاف والدال والسين أصل صحيح، وأظنه من الكلام الشرعي الإسلامي، وهو يدل على الطهر)[1].

اصطلاحاً: (هو ما نقل عن النبي ﷺ، مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل)[2].

ففي شرح قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((يقول الله عز وجل: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة، فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجل فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف)) قال صديق حسن خان رحمه الله: (والغرض من الحديث هنا: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((يقول الله))؛ لأنه أخرجه في باب: يريدون أن يبدلوا كلام الله، وهو من الأحاديث القدسية)[3]. فهنا نقطتان توصل بهما الباحث أن هذا الخبر من الأحاديث القدسية:

- أنه قول الله تبارك وتعالى.
- أنه ليس من القرآن الكريم.

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، ص765.

[2] محمود بن أحمد بن محمود طحان النعيمي، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة ٢٠٠٤م، ص158.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (404/10)

فكل قول لله سبحانه وتعالى، وليس من القرآن الكريم فهو حديث قدسي شريف، وبهذا قال الكتاني رحمه الله حيث قال: (هي المسندة إلى الله تعالى بأن جعلت من كلامه سبحانه ولم يقصد إلى الإعجاز بها)[1].

ما هي أسماء الحديث القدسي؟

ذكر صديق حسن خان رحمه الله للحديث القدسي اسمين:

1. الحديث القدسي، حيث قال في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((يقول الله عز وجل: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة، فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجل فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف)) قال رحمه الله: (والغرض من الحديث هنا: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((يقول الله))؛ لأنه أخرجه في باب: يريدون أن يبدلوا كلام الله، وهو من الأحاديث القدسية)[2]. وقد سمي بالحديث القدسي لقدسيته ولعظم من رويت عنه، وهو الله سبحانه وتعالى، فهذه أحد أسماء الحديث الذي يروى عن الله سبحانه وتعالى.
2. الحديث الإلهي، حيث قال صديق حسن خان رحمه الله في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يروي عن ربه قال: ((إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك. فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة. فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة. ومن هم بسيئة فلم يعملها، كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة)) قال

[1] الكتاني، محمد بن جعفر الكتاني، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة 2000م، ص٨١.

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (404/10)

رحمه الله: (وهذا من الأحاديث الإلهية)[1]. وقد سمي بالحديث الإلهي لأن قاله هو الإله الحق سبحانه وتعالى.

الألفاظ الدالة على الحديث القدسي:

إن الحديث القدسي يعرف بألفاظ معينة ومبينة تكون عن الله سبحانه وتعالى، وهي على قسمين:

1. ألفاظ صريحة بقوله سبحانه وتعالى، وهو أن يقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن الله سبحانه وتعالى قال أو يقول أو ما شابههما من الألفاظ الصريحة بالكلام واللفظ، كما قال العلامة صديق حسن خان رحمه الله في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((يقول الله عز وجل: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة، فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فاكتبوها بمثلها، وإن تركها من أجل فاكتبوها له حسنة، وإذا أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة، فإن عملها فاكتبوها له بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف)): (والغرض من الحديث هنا: قوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((يقول الله))؛ لأنه أخرجه في باب: يريدون أن يبدلوا كلام الله، وهو من الأحاديث القدسية)[2]. فهنا لفظه حديثه صلى الله عليه وآله وسلم عن قول الله تعالى صريح بقوله: ((يقول))، فهذا هو النوع الأول من ألفاظ الحديث القدسي.
2. ألفاظ غير صريحة بقوله سبحانه وتعالى، وهو أن يكون الكلام محتمل أن يكون من غير الله سبحانه وتعالى، ومحتمل أن يكون من الله سبحانه وتعالى نفسه، وهذا مثاله كما قال العلامة صديق حسن خان رحمه الله في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يروي عن ربه قال: ((إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك. فمن هم بحسنة

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (493/9)

[2] المصدر السابق (404/10)

فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة. فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة. ومن هم بسيئة فلم يعملها، كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة)): (وهذا من الأحاديث الإلهية)[1].

وهذه الألفاظ قد أتى بلفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صريحة، ولكن هنا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: ((فيما يرويه عن ربه)) وقع الاحتمال أن يكون من قول الله سبحانه وتعالى نفسه لفظا ومعنى، وكذلك وقع الاحتمال أن يكون من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفظا والمعنى يرويه عن ربه سبحانه وتعالى، وقد أورد العلامة صديق حسن خان الخلاف في هذه المسألة فقال رحمه الله: (وقال الكرماني: يحتمل أن يكون من الأحاديث القدسية، ويحتمل أن يكون لبيان الواقع، وليس فيه أن غيره ليس كذلك؛ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، بل فيه: أن غيره كذلك؛ إذ قال: فيما يرويه؛ أي: في جملة ما يروي، انتهى. والثاني لا ينافي الأول، وهو المعتمد، فقد أخرجه مسلم من طريق عفان، وأبو نعيم من طريق قتيبة، كلاهما عن جعفر، بلفظ: فيما يروي عن ربه، قال: ((إن ربكم رؤوف رحيم، من هم بحسنة))[2] إلخ.

وأخرجه البخاري في: التوحيد من طريق الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: ((يقول الله عز وجل: إذا أراد عبدي أن يعمل)).

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (493/9)

[2] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، (١١٧/١) ولم يجده الباحث بهذا السند ولم يجد لفظ: ((إن ربكم رؤوف رحيم)).

وأخرجه مسلم بنحوه من هذا الوجه، ومن طريق أخرى عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((قال الله عز وجل: إذا هم عبدي)).

أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: قال: ((إن الله عز وجل كتب الحسنات والسيئات))؛ أي: قدرها في علمه على وفق الواقع، أو أمر الحفظة أن تكتب ذلك، قاله الطوفي.

وقال الحافظ: يحتمل أن يكون هذا من قول الله تعالى، فيكون التقدير: قال الله تعالى: إن الله كتب، ويحتمل أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحكيه عن فعل وفاعل)[1].

ويرى الباحث أن اللفظ أتى من الله سبحانه وتعالى وكذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معاً، فمرة يرويه عن الله حديثاً قدسيا إلهيا، ومرة يقوله بلفظه وحيا من الله سبحانه وتعالى، وهذا أمر ممكن ولا إشكال فيه، بل هذا من رحمة الله سبحانه وتعالى، أن تعددت سبل رحمته ووصول خبر رحمته بنا، مرة بلفظه ومرة بلفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

هل تلقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث القدسي من الله مباشرة؟

صورة المسألة: هل تلقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث القدسي من الله مباشرة بغير واسطة جبريل عليه الصلاة والسلام، أم أن جبريل هو الواسطة التي نقل بها كلام الله سبحانه وتعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ وهو وقع الخلاف في هذه المسألة، فمنهم من قال بأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تلقى كلام الله منه مباشرة بغير واسطة، ومنهم من قال بأن جبريل هو الواسطة بين الله ونبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا هو الراجح في هذه المسألة كما يرى الباحث، لأن القول بالقول الأول يورد إشكالا وهو أنه سيصبح أكثر ميزة من القرآن الكريم، فالقرآن الكريم نزل إلى رسوله

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (493/9)

الكريم صلى الله عليه وآله وسلم بواسطة جبريل عليه الصلاة والسلام، ولو كان الحديث القدسي أخذه النبي صلى الله عليه وآله وسلم مباشرة لكان له ميزة وهو قرب سند أكثر من سند القرآن الكريم نفسه، فهذا يضعف القول الأول ولا إشكال في القول الثاني، فلا يمنع أن يكون جبريل عليه الصلاة والسلام قد أنزل كلام الله سبحانه وتعالى على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولكن لا على أنه قرآن بل أنه حديث قدسي شريف، وقد نقل العلامة صديق حسن خان رحمه الله الخلاف في هذه المسألة بقوله ونقله: (يحتمل أن يكون مما تلقاه بلا واسطة عن ربه، أو بواسطة الملك. قال في الفتح: وهو الراجح)[1].

هل تجوز رواية الحديث القدسي بالمعنى؟

رواية الحديث القدسي قد تكون بالمعنى، فيها تقديم وتأخير، أو كلمة مبدلة بكلمة أخرى لا تغير معنى الحديث، ولأهل العلم في المسألة قولان:

1. منهم من قال بعدم جواز رواية الحديث القدسي بالمعنى، بل لابد من نقله حرفيا كما ورد.
2. ومنهم من قال بجواز رواية الحديث القدسي بالمعنى، وهذا ظاهر قوله صديق حسن خان رحمه الله تعالى، لأنه في حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يروي عن ربه قال: ((إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك. فمن هم بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة. فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة. ومن هم بسيئة فلم يعملها، كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة)) قال رحمه الله تعالى: (قد أخرجه مسلم من طريق عفان، وأبو نعيم من طريق قتيبة، كلاهما عن جعفر، بلفظ: فيما يروي عن ربه، قال: ((إن ربكم رؤوف رحيم، من هم بحسنة)) إلخ.

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (493/9)

وأخرجه البخاري في: التوحيد من طريق الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه، بلفظ: عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: ((يقول الله عز وجل: إذا أراد عبدي أن يعمل)).

وأخرجه مسلم بنحوه من هذا الوجه، ومن طريق أخرى عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: ((قال الله عز وجل: إذا هم عبدي)).

أنه ((قال: قال: ((إن الله عز وجل كتب الحسنات والسيئات))؛ أي: قدرهما في علمه على وفق الواقع، أو أمر الحفظة أن تكتب ذلك، قاله الطوفي.

وقال الحافظ: يحتمل أن يكون هذا من قول الله تعالى، فيكون التقدير: قال الله تعالى: إن الله كتب، ويحتمل أن يكون من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحكيه عن فعل وفاعل)[1].

فهذه الروايات تدل على جواز رواية الحديث القدسي بالمعنى بشرط الحفاظ على معناها وعدم اختلالها.

المطلب الثاني: الخبر المرفوع

إن الأحاديث النبوية الشريفة لها نوع خاص متعلقة به، ولها تسمية جعلها العلماء لها لكي يميزوها عن غيرها، فلا يعدل حديث أحد بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبيانه فيما سيأتي:

تعريف الخبر المرفوع:

لغة: (الراء والفاء والعين أصل واحد، يدل على خلاف الوضع. تقول: رفعت الشيء رفعا؛ وهو خلاف الخفض)[2].

---

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (493/9)

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، ص346.

اصطلاحاً: (هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولا أو فعلا عنه، وسواء كان متصلا أو منقطعا أو مرسلا)[1].

الجزء الأول نأخذه من قول صديق حسن خان رحمه الله: (وفي حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً ((إذا تشهد أحدكم فليقل))[2]، وإسناد الإمام مسلم هو: حدثنا نصر بن علي الجهضمي، وابن نمير، وأبو كريب، وزهير بن حرب، جميعا عن وكيع، قال أبو كريب: حدثنا وكيع، حدثنا الأوزاعي، عن حسان بن عطية، عن محمد بن أبي عائشة، عن أبي هريرة، وعن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إذا تشهد أحدكم...))[3]. فهنا قد اختصر العلامة صديق حسن خان رحمه الله قوله: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: مرفوعا. فإذا قال هذا الوصف فإنه يكون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك من قوله: وبحديث أبي هريرة رفعه: ((إذا فرغ أحدكم من التشهد فليتعوذ بالله ...))[4] وهذا الحديث كذلك رواه الإمام مسلم، وإسناده: حدثني زهير بن حرب، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثني الأوزاعي، حدثنا حسان بن عطية، حدثني محمد بن أبي عائشة، أنه سمع أبا هريرة، يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ((إذا فرغ أحدكم...))[5]، فظهر أن السند وصله الراوي إلى قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لفظاً، ورفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

---

[1] ابن كثير، الباعث الحثيث، (1/146).

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (69/3)

[3] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ص263.

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (78/3)

[5] مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، ص263.

وأما الجزء الثاني وهو المرفوع حكماً ففي شرحه رحمه الله لقول أم عطية رضي الله عنها: كنا لا نعد الصفرة والكدرة شيئاً. قال رحمه الله: (قالت: كنا) أي في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع علمه وتقريره، وبهذا يعطى الحديث حكم الرفع، وهو مصير من البخاري إلى أن مثل هذه الصيغة تعد في المرفوع، ولو لم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم[1]. فالسند إذا كان لخبر فيه تقرير للرسول صلى الله عليه وآله وسلم فيأخذ حكم المرفوع، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يسكت عن بيان الحق، فإذا سكت فهو تقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك الخبر الذي لا يتصور أن يكون إلا وحياً، فيكون له حكم الرفع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكأن القائل هو صلى الله عليه وآله وسلم، فمما قاله رحمه الله: (ولابن المبارك في الزهد: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ضرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد، يعظمون لتمتلئ منهم، وليذوقوا العذاب، وسنده صحيح ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع؛ لأنه لا مجال للرأي فيه)[2]. فهنا يكون هذا الخبر مرفوعا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأن هذا الأمر لا يتصور أن يأتي به إلا الوحي الكريم الذي لا ينزل حينئذ إلا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فما أدرى أبا هريرة رضي الله عنه بأن ضرس الكافر يوم القيامة أعظم من أحد، فلا يمكن أن يخبر بهذا إلا الوحي الكريم الذي نزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخبره أبا هريرة أو سمعه منه صلى الله عليه وآله وسلم، ثم أخبر به أبو هريرة رضي الله عنه الناس بما سمع.

[1] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (73/2)

[2] المصدر السابق (563/9)

وبهذا فقد وافق صديق حسن خان رحمه الله الحافظ ابن حجر رحمه الله فقد قال: (المرفوع تصريحا أو حكما وهو: إما أن ينتهي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويقتضي لفظه: إما تصريحا، أو حكما، أن المنقول بذلك الإسناد من قوله صلى الله عليه وآله وسلم، أو من فعله، أو من تقريره)[1].

وأجمل ابن الصلاح رحمه الله فقال: (وهو ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة)[2].

الألفاظ الدالة على أن الحديث مرفوع:

إن بيان الخبر بأنه مرفوع عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ألفاظ واضحة ومبينة، فقد يقول رحمه الله بأن الخبر مرفوع كما في قوله: (وفي حديث أبي هريرة عند مسلم مرفوعاً ((إذا تشهد أحكم فليقل))[3] وقد يقول بأن الصحابي يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كما في شرحه على قوله: (عن أنس رضي الله عنه يرفعه): (هي لفظة يستعملها المحدثون في موضع: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحو ذلك)[4].

المطلب الثالث: الخبر الموقوف

يأتي بعد الحديث المرفوع: الحديث الموقوف، وهو أقل درجة من الحديث المرفوع، لأن المرفوع يرتفع مكانته لأنه متعلق برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأما الحديث الموقوف فإنه متعلق بصحابته الكرام رضي الله عنهم وأرضاهم، وبيانه فيما سيأتي:

تعريف الموقوف:

---

[1] ابن حجر، نزهة النظر ، ص234.

[2] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص45.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (69/3)

[4] المصدر السابق (106/7)

لغة: (وقف الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه)[1].

اصطلاحاً: هو الخبر الذي ينتهي إلى الصحابي.

قال ابن حجر رحمه الله: (هو ما انتهى إلى الصحابي)[2]. قال العلامة صديق حسن خان رحمه الله: (ولأبي داود والترمذي ((من لم يجمع الصيام قبل الفجر فلا صيام له))[3] ورجحا وقفه)[4]. وقال أبو داود رحمه الله: (رواه الليث، وإسحاق بن حازم، أيضا جميعا عن عبد الله بن أبي بكر، مثله، ووقفه على حفصة رضي الله عنها: معمر، والزبيدي، وابن عيينة، ويونس الأيلي، كلهم عن الزهري)[5]. فكان مقصود العلامة صديق حسن خان رحمه الله أن الوقف هو أن يكون الخبر عن الصحابي كما هو عن حفصة رضي الله عنها عند أبي داود رحمه الله، فأصبح بذلك أن الوقف عند العلامة صديق حسن خان رحمه الله هو أن يأتي الخبر عن الصحابي رضي الله عنه غير مرفوع للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك قال الترمذي رحمه الله: (حديث حفصة رضي الله عنها حديث لا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه وقد روي عن نافع عن ابن عمر قوله وهو أصح وهكذا أيضا روي هذا الحديث عن الزهري موقوفا ولا نعلم أحدا رفعه إلا يحي بن أيوب)[6]. فكان الموقوف هو ما قالته حفصة رضي الله عنها، فكان ما قاله الصحابي يسمى الموقوف.

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، ص964.

[2] ابن حجر، نزهة النظر ص145.

[3] أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب الصوم، باب النية في الصيام، (٣٢٩/٢).

[4] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (84/5)

[5] أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الثانية 2007م، ص430.

[6] الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، سنن الترمذي، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الثانية 2008م، ص181.

وقال كذلك العلامة صديق حسن خان رحمه الله: حديث ابن عمر رضي الله عنهما: ((أحلت لنا ميتتان ودمان: السمك والجراد والكبد والطحال)) أخرجه أحمد[1] والدارقطني مرفوعاً وقال: إن الموقوف أصح، ورجح البيهقي أيضا الموقوف، إلا أنه قال: إن له حكم الرفع[2]. فقد قال البيهقي رحمه الله عقد تخريجه للحديث: (هكذا رواه بنو زيد بن أسلم عن أبيهم مرفوعا. ورواه سليمان بن بلال، عن زيد بن أسلم، عن عبد الله بن عمر أنه قال: أحلت لنا ميتتان ودمان: الجراد والحيتان والكبد والطحال أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو الحسن علي بن محمد السبعي قالا: أنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنا الربيع بن سليمان، أنا ابن وهب، أنا سليمان بن بلال، فذكره وهذا أصح)[3]. فتبين مما سبق أن ما قاله الصحابي فهو الموقوف اصطلاحاً، وربما يزاد على ذلك أفعالهم وتقريراتهم، ولكن يقف الباحث على ما يثبت أن هذا هو قول صديق حسن خان رحمه الله في ذلك. قال ابن الصلاح رحمه الله: (هو ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)[4]. فجعل أفعالهم ونحوها من الموقوف اصطلاحاً، وربما يدخل رحمه الله التقرير منهم في الموقوف. وبذلك قال ابن حجر رحمه الله: (هو من قول الصحابي، أو من فعله، أو من تقريره)[5].

ومن الأخبار الموقوفة ما تأخذ حكم الرفع وذلك عندما تأتي بخبر لا يمكن أن يكون إلا مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كأن يقول الصحابي: كنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. فهذا الخبر جاء موقوفا، ولكن له حكم الرفع، وذلك لأن الصحابي يحكي ما كان في حضور رسول الله صلى

---

[1] أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل، (١٠/١٦).

[2] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (164/9)

[3] البيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الصغير، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، الطبعة الأولى 1989م، (4/54)

[4] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص46.

[5] ابن حجر، نزهة النظر ص237.

الله عليه وآله وسلم وهو لا ينكر عليهم، فهذا يأخذ حكم الرفع ويكون سنة تقريرية عنه صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك الأخبار الغيبية التي يأتي بها الصحابي، كخبر عن الجنة والنار والملائكة إلى غير ذلك من الأخبار التي لا يمكن أن تكون إلا بخبر من الوحي عليه وعلى النبي الصلاة والسلام.

المطلب الرابع: الخبر المقطوع

وبعد الخبر المرفوع والخبر الموقوف يأتي الخبر المقطوع، وهو كما سبق أقل من الخبر المرفوع والموقوف، وبيانه فيما سيأتي:

تعريف الخبر المقطوع:

لغة: (قطع القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صرم وإبانة شيء من شيء)[1].

اصطلاحاً: (هو ما انتهى إلى التابعي)[2].

وهذا بالنص قاله صديق حسن خان رحمه الله في شرحه[3]. ونقل عن ابن حجر رحمه الله في بعض كلامه فقال: (وعن وهب بن منبه مقطوعاً)[4]، أي أن الخبر مقطوع على وهب بن منبه رحمه الله، وليس من الصحابة هو كما هو معلوم. وكما سبق في الموقوف ربما يضاف إلى ذلك ما فعله التابعي إضافة إلى أقوالهم، فيقال هو خبر مقطوع.

قال ابن الصلاح رحمه الله: (وهو من جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم وأفعالهم)[5].

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، ص779.

[2] ابن حجر، نزهة النظر ، ص145.

[3] صديق حسن خان، عون الباري بحل أدلة البخاري (66/1)

[4] المصدر السابق (523/9)

[5] ابن الصلاح، علوم الحديث، ص47.